الفصل الرابع

ازمة العلاقات السورية اللبنانية

obeikandl.com

obeikandl.com

(١) العالم العربى
ومخاطر الشرعية الدولية الجديدة

يبدو أنه أصبح مألوفا أن يصدر مجلس الأمن قرارات تستند إلى الفصل السابع وتستوفى الشروط الشكلية لصدورها وفق ميثاق الأمم المتحدة، وتعبر عن إجماع أعضاء مجلس الأمن أو توافق الأعضاء الدائمين، ولكن القرارات تناقض الأحكام الموضوعية فى الميثاق ويجاوز بها المجلس سلطته فى الميثاق، كما يجاوز أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها. وقد واكب هذه الظاهرة استخدام مكثف لاصطلاح المجتمع الدولى على أساس أن هذه القرارات تعبر عن إرادة هذا المجتمع ولايجوز رفضها وإلا استخدام مجلس الأمن سلطات الفصل السابع ومن ورائه المجتمع الدولى كله ضد الدولة الرافضة المارقة. كذلك لوحظ أن صدور هذا النوع من القرارات قد ارتبط باجتهادات فقهية أوروبية وأمريكية تروج لفكرة الشرعية السياسية المتسقة مع الشرعية القانونية فى هذه القرارات وتعنى الشرعية السياسية إجماع أعضاء مجلس الأمن أى انصراف إراداتهم السياسية إلى إنفاذ هذه القرارات التى تقف معها وتوظفها الولايات المتحدة وانضمت إليها فرنسا مؤخرا. وهذا الاجتهاد مردود لأن مجلس الأمن إذا كان يتمتع بنيابة قانونية عن كل أعضاء الأمم المتحدة بموجب المادة ٢٤ من الميثاق بحيث تعتبر قراراته جميعا ملزمة وفق المادة ٢٥ وأشد إلزاما فى أحوال الجزاءات وفق المادة ١٠٣ ،ولكن هذه النيابة التى يمارسها المجلس فى غير محلها ويستغلها بحكم نيابته عن أعضاء الأمم المتحدة فى غير أهداف المنظمة تجعل المجلس منحرفا بهذه السلطة. ولذلك ألزم الميثاق المجلس بأن يقدم تقريرا عن ممارسة سلطاته فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين إلى الجمعية العامة. وإذا كانت الجمعية العامة هى الإطار الأوسع لمراجعة أعمال مجلس الأمن، فإن الولايات المتحدة والأمم المتحدة أيضا، قد أشاعت مناخاً من القبول العام بمثل هذا النوع من القرارات. هذا الوضع يمثل إشكالية كبيرة لدارسى

القانون الدولى والعلاقات الدولية، فإما أن المجلس ينتهك الميثاق ويجب رده إلى التفسير الصحيح، أوأن المجلس يتصرف وفق الميثاق ولكن فى إطار تفسير جديد للمفاهيم. صحيح أن المادة ٧/٢ من الميثاق تحظر تدخل المنظمة فيما يعد من قبيل الاختصاص الداخلى للدول الأعضاء، إلا فى حالة واحدة يختلف عليها الشراح، وهى لايجوز التدخل فى هذا النطاق المحجوز للدول إذا كانت الدولة تخضع لجزاءات الأمم المتحدة أى أن اتخاذ هذه الإجراءات لايجوز أن تعد تدخلا فى شئونها الداخلية، فإن الخط الفاصل بين الاختصاص الداخلى والاهتمام الدولى خط متغير، بحيث اتسع نطاق الاهتمام الدولى كثيراً جداً وضاق مقابل ذلك نطاق الاختصاص الداخلى خاصة فى دول العالم الثالث، حيث يختلف مفهوم هذا النطاق وطبيعته بين الدول الصناعية، والدول النامية. ومؤدى هذه الظاهرة الخطيرة أنها تمكن من تقويض سيادة الدول الصغيرة من خلال هذه الطائفة من قرارات مجلس الأمن فى ظروف سياسية تصدر فيها هذه القرارات. وتطبيقا لما تقدم أصدر مجلس الأمن كل قراراته فى هذا الشأن فى أحوال عربية. ودون محاولة لتأصيل هذه الظاهرة منذ نهاية الحرب الباردة، فمن الواضح أن المجلس أصدر عددا كبيرا من القرارات اختارت الولايات المتحدة بعضها دون البعض الآخر لكى تخصه بالطابع الإلزامى والتنفيذى، بل تغفل بعضها إذا كان يمس إسرائيل ونخص بالذكر القرار ١٤٠٣ بشأن تشكيل لجنة لتقضى الحقائق فى مذابح جنين. ومن أهم هذه القرارات التى تمثل هذه الظاهرة الجديدة نذكر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن سوريا ولبنان الذى يفترض عدم وجود الدولة اللبنانية، وأنه يعمل لتفكيك الميلشيات المسلحة (يقصد حزب الله) نيابه عنها، وأنه يعمل لسحب القوات السورية مادام لسان الدولة اللبنانية قد عقده القهر المفترض بسبب الوجود السورى، وأنه يحرس النظام الديمقراطى والدستور الذى تلاعبت به القوى الأخرى. بالمعيار العادى يعتبر القرار تدخلا فى الشئون الداخلية اللبنانية، وفى الشئون الخاصة السورية اللبنانية ومخالفا للميثاق، ومع ذلك أجمع العالم العربى على الضغط لتنفيذ القرار باعتباره

معبرا عن الشرعية الدولية. ولما كان اغتيال الحريرى مناسبة للإسراع فى تنفيذ القرار، فإن هذه الجريمة قد اتخذت ذريعة لإرسال لجنة لتقضى الحقائق فيها، ثم لإصدار القرار ١٥٩٥ لتشكيل لجنة للتحقيق تتمتع بسلطات شبه مطلقه، وإن كان القرار قد تحوط بالتاكيد على سيادة لبنان وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية، وهى إشارة ثبت فى الماضى عدم جدواها، مثلما كان الحال مع العراق، حيث تضمن القرار ٦٨٨ نصا مماثلا ومع ذلك استخدام القرار تعسفا لإنشاء مناطق الحظر الجوى فى العراق، كما تضمنت كل قرارات مجلس الأمن بدءا بالقرار ١٤٤١ وحتى القرار ١٥٥٦ الحرص على سيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه. كذلك أصدر المجلس عددا من القرارات بشأن دارفور بعضها يهدد بفرض جزاءات على السودان ولكن أخطرها القرار ١٥٩٣ الذى طالب الحكومة السودانية بتسليم مرتكبى الجرائم فى دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، ورفضت الحكومة القرار. وقد أثار ذلك أزمة، خاصة وأن الدول العربية عدا مصر لم تعلن موقفاً رسميا من القرار، وحتى القمة العربية فى الجزائر لم تتعامل مع هذه القضبة على أى وجه مما أثار ولا يزال استغراب المراقبين من أن قضايا السودان لاتناقش فى الإطار العربى.

خلاصة القول أن مجلس الأمن بدأ ظاهرة جديدة وهى إصدار قرارات سليمة من الناحية الاجرائية، ولكنها تناقض الميثاق من الناحية الموضوعية. غير أن عدم الاعتراض على هذه القرارات يعطى الانطباع بسلامتها مما قد ينشئ عرفا مؤيدا لهذه القرارات، ويصور الدولة الرافضة كما فى حالة السودان على أنها تناهض الشرعية الدولية وتقف فى المعسكر المناهض للمجتمع الدولى.

Openkandil.com

(٢) حتى لا تختلط الأوراق:
حدود العلاقة بين المعارضة العربية والخارج

يبدو أن الخط الفاصل بين العدو والصديق فى العالم العربى لم يعد قائماً، بل أصبحت الإساءة إلى الوطن على المدى البعيد نتيجة مخيفة يجب التنبية إليها. بدأت علاقة الداخل بالخارج بشكل محدود فى العالم العربى عندما احتلت الولايات المتحدة العراق بهدف واحد معلن وهو القضاء على الدكتاتور العراقى الذى عجز شعبه عن وقف تعسفه، وظهرت المعارضة المنفية فى ركاب القوات الأمريكية، فأدى ذلك إلى انقسام حاد فى الصفوف الثقافية العربية، مؤيدون للغزو مادام الدكتاتور لايمكن إزاحته كما لايمكن استمرار الحياه فى ظله، ومعارضون يرون أن الغزو الأجنبى يزيح الدكتاتور وفق أجندة الغازى، واستدلو على ذلك بما حدث فى العراق والكويت عام ١٩٩٠/١٩٩١ عندما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت وفق الأجندة الأمريكية، وهذا طبيعى مادام منطق المصلحة هو الذى يحكم العلاقات الدولية فى جميع العصور. ثم طرحت الولايات المتحدة مشروع الديمقراطية، فبرز السؤال: هل الدكتاتورية العربية يمكن أن تتحول فى يوم وليلة إلى ديمقراطية؟ وهل من أفسد لمدة طويلة لديه خيار الإصلاح الديمقراطى؟ وتطور الجدل حول: هل يتم الإصلاح بيد الحكم الوطنى القائم أم بيد الاجنبى، وتلخص فى مقولة "بيدى لابيد عمرو". وازاء تلكؤ الحاكم الوطنى فى الاصلاح الحقيقى استغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة للنفاذ مرة أخرى إلى المعادلة فشددت ضغطها على الحكم الوطنى وشجعت المعارضين له وأعلنت فى نفس الوقت أنها تخلت عن سياستها القديمة التى كانت ترى أن مساندة الحكم الوطنى المستبد هو خير ضمان لصيانة المصالح الأمريكية، لأن استمرار هذه المصالح كلف الولايات المتحدة والشعوب العربية ثمنا باهظا أخلاقياً وسياسيا واجتماعيا مما ادى إلى استمرار الكبت والظلم والحرمان وكلها طرق إلى

الإرهاب وكراهية واشنطن. ويبدو أن واشنطن قد ادركت أنه لايجوز أن تسهم فى صياغة الظروف المؤدية للإرهاب ثم تقوم بلارحمة بقمعه، فعمدت الولايات المتحدة إلى إعلان تحالفها الجديد مع المعارضة ضد الحكم الوطنى، وأسعد ذلك المعارضة فنشأ تقارب مصلحى بين الطرفين، ولكل أجندته الخاصة حتى كادت واشنطن أن تستخدم هذه المعارضة ضد الحكم الوطنى لتحقيق أهداف أجندتها، مما يدفع الجماهير إلى اتهام المعارضة بالعمالة، كما ترفض فى نفس الوقت شعارات الحكم الوطنى حول الوطنية والاستقلال والسيادة، وهو الذى فرط فى شرف الامة وتصرف فى مقدراتها. فما هى إذن حدود العلاقة بين المعارضة العربية وبين الخارج بالقدر الذى يحفظ على الوطن وحدته وعلى المجتمع قدرته على تجاوز محنة الماضى؟

فى إطار هذه الصورة فإن لبنان يتعرض لخطر حقيقى اختلطت فيه الاوراق ويدفع اللبنانيون والمنطقة العربية كلها ثمن هذا التخليط. فقد كان المعيار فى لبنان أن الأعلى صوتا هو الاقدر على إرغام إسرائيل على الانسحاب ووقف غطرسة إسرائيل، فأصبح حزب الله بلامنازع هو الحزب الوطنى لكل اللبنانيين، ولأنه تجرأ على التعامل مع إسرائيل بما تفهم إسرائيل من مفردات، وهو ليس جيشاً ولادولة، فقد أسرت ذلك إسرائيل فى نفسها وسعت إلى تصفية الحساب من خلال الولايات المتحدة التى تبنى الآن أركان الامبراطورية الصهيونية. فبعد أن كانت سوريا وإيران المساندان لحزب الله وللقوى المقاومة الفلسطينية محل إعجاب العالم العربى، أصبحت العلاقة بين هذه الاطراف الاربعة علاقة أثمة بفعل السياسات والإعلام الأمريكى حتى تصبح صورة النضال فى كل حاله سلبية، ثم جعلت العلاقة بين هؤلاء الشركاء هدفاً للتدمير. وقد بدأت ذلك كله فى وقت واحد: ضغط مستمر ومتصاعد على سوريا بحجج مختلفة ولم تفلح معه سياسة التهدئة السورية التى حاولت الحفاظ على ماء الوجه، ولكن الهدف الامريكى والاسرائيلى هو التعرية والإذلال ضمن منظومة السياسة الامريكية الاسرائيلية فى المنطقة. ثم كان

القرار ١٥٥٩بيتضامن فرنسى أمريكى أعقبه بعد ذلك اغتيال الحريرى ضمن سلسلة طويلة من الاغتيالات فى تاريخ لبنان، فاستغل الحادث أو دبر، وكأن اغتيال الحريرى عمل يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فاستخدم القرار والاغتيال كلاهما للضغط على سوريا ولبنان، سوريا للانسحاب الفورى العسكرى والاستخباراتى وغيره، وفصم العلاقة بين البلدين، وكأن الوجود السورى كان احتلالا حقيقياً للبنان ويجب على سوريا أن تعتذر عنه. وقد نسقت المعارضة اللبنانية مع فرنسا والولايات المتحدة من أجل إخراج سوريا، ثم كان تدخل مجلس الأمن للتحقيق فى اغتيال الحريرى على افتراض أن سوريا هى السبب المباشر أو غير مباشر، وأن الدولة اللبنانية متواطئة وأن استقلال لبنان وحياته الديمقراطية قد تهددت بحكم الوجود السورى الثقيل. ونظمت قوى الموالاة مظاهرة برسالة سياسية واضحة وهى أن المعارضة ليست هى الطرف الوحيد فى لبنان وأن الاستقواء بالخارج عمل ضد كل لبنان. وقد أعقبت هذه المظاهرة مظاهرة معارضة أخرى، ثم سلسلة من التفجيرات التى تهدف إلى زعزعة الاستقرار وتبادل الاتهامات بين المعارضة والموالاة، فانقسم المجتمع اللبنانى، فى الوقت الذى بدأت فيه الولايات المتحدة خطتها فى التصدى لحزب الله فجربت أن تعلن أن منطوق قرار مجلس الأمن يقضى بحله وتفكيك ونزع سلاحه وهو هدفها النهائى ولكنها تجرب وسائل أخرى للوصول إلى نفس الهدف. فى نفس الوقت بالغ السفير الأمريكى فى بيروت فى صلاحيات الدبلوماسى المعروفة التى لاتتجاوز الآداب والأعراف الدبلوماسية، فأخذ يعلق ويتصرف كما لو كان هونفسه طرفا فى المسألة اللبنانية.

غير أنه لوحظ أنه كلما تشددت المعارضة كلما اشتد الضغط الدولى سواء حول الانسحاب السورى، وقد أوشك على الانتهاء، أوحول التحقيق فى مقتل الحريرى، وكذلك كلما اشتد الضغط الدولى، قابله تشدد مما يشى بأن هناك تنسيقا بين الجانبين يستهدف الفريق الآخر الذى كان مواليا لسوريا ولايزال يدعم حزب

الله ويرفض التدخل الدولى بأى شكل فى الشئون اللبنانية. ومن الواضح أن كلامن الفريقين يدعى أنه يتحلى بالوطنية والدفاع عن استقلال القرار، وقد يكونا كلاهما على حق ولكن استعانة المعارضة بالخارج تؤدى إلى ربطها بأجندة العامل الأجنبى، فتعمل دون أن تدرى لتنفيذها ضد الفريق الآخر ومصالح لبنان والمنطقة. ومادام العامل الخارجى، وهو الولايات المتحدة وإسرائيل وفرنسا، وكلها يستهدف سوريا ووحدة الصف اللبنانى ويعملون جميعاً لصالح إسرائيل، فإنه يخشى أن تنزلق المعارضة اللبنانية إلى هذا المخطط بقصد أو بغير قصد، وهذه هى النقطة الفاصلة بين تعاطف العالم العربى مع المعارضة وبين التصدى لها. ولاشك أن استمرار الضغط والتنسيق بين المعارضة والقوى الخارجية يجعل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين صعبا وتكون المعارضة قد حققت هدفها فى اسقاط الحكومة فلا تملك التراجع وهى ترى الاجنبى يسقط الوطن نفسه.

ولاشك أن استمرار التدخل الدولى سواء بالمشروعات أوالقرارات أولجان التحقيق يؤدى إلى فرز المواقف، كما يؤدى إلى تشدد المعارضة ضد الفريق الآخر مما يضعف الطرفين بسبب الصراع السياسى بينهما.

فى ضوء هذا المشهد فإن من الضرورى أن تتنبه المعارضة إلى النقطة التى يقف عندها تحالفها مع الخارج وبداية إضرار موقفها بالوطن حتى لاتخلط بين الفريق الآخر وبين الوطن، ولكن الصراع السياسى بين الفريقين فى مثل هذه الظروف يتطلب تسوية عاجلة فيما يخص مصلحة الوطن ولو فى حدوده الدنيا، ولاضير من استمرار الخلاف فيما عداها، وأعتقد أن هذه مهمة بالغة الصعوبة فى لبنان فى ظل خلط الورقة السورية بورقة حزب الله، باسرائيل، والولايات المتحدة وفرنسا. وأخيرا يعلم الجميع أن وحدة الصف الوطنى هى الحصن الحصين والاتفاق بين كل الأطراف.

ومن الواضح أن زيادة تدخل الخارج يجعل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين صعبا وتكون المعارضة قد حققت هدفها فى إسقاط الحكومة فلاتملك التراجع وهى

ترى الأجنبي يسقط الوطن نفسه. ونذكر فى هذا المقام عندما تعرض الرئيس مبارك لعملية اغتيال فى أديس بابا عام ١٩٩٥ واتهم السودان بأنه آوى منفذى العملية فشجعت واشنطن مصر على عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، وتنبهت مصر إلى أن واشنطن لم تتحمس حبا فى الرئيس مبارك أو غضبا مما دبر له، وإنما تحمست لأن لديها أجندة ضد السودان فواتتها الفرصة ولانقول أنها كانت تعلم بها أو دبرتها- فصعدت الموقف ضد السودان منذ ذلك الوقت حتى الآن. ولكننا يجب أن نميز بين طوائف المعارضة فى العالم العربى، فالمعارضة اللبنانية تختلف قطعا عن متمردى دارفور، وعن حركة جارانج فى جنوب السودان، كما أنها تختلف فى تركيبتها وتوجهاتها الأيديولوجية عن المعارضة فى مصر مثلا التى لاشك أن الولايات المتحدة قد تجد لها مصلحة فى دعمها وربما فى القفز عليها. تبدو خطورة العلاقة بين المعارضة والحكومات فى العالم العربى فى هذه المرحلة أن الولايات المتحدة تتجه إلى تفكيك المنطقة العربية وتفتيت الدول العربية رغم أنها تعلن دائما أنها تحافظ على الوحدة الاقليمية والسيادة الوطنية للدول العربية. ذلك هو الخط الفاصل بين المعارضة التى تهدف إلى تطوير وإعادة بناء الوطن، وبين المعارضة التى قد تقصد عن عمد تدمير الوطن، أو تؤدى بغير عمد إلى ذلك، عندما ترغم على تنفيذ مخطط الخارج وهى تظن أنها شراكة لصالح الجميع.

obeikandi.com

(٣) معادلة العلاقة بين المشهد اللبنانى السورى والمشهد الفلسطينى

العلاقة بين تطورات الأحداث فى لبنان وفلسطين معروفة وقديمة، فقد انطلقت شرارة الثورة الفلسطينية من لبنان، وكان لبنان يعكس تطورات القضية الفلسطينية، وبين الثورة والحكومة تعقدت العلاقات، كلما كبرت الثورة وتضخمت قواتها أدى إلى تزايد الضغوط على لبنان، وأدى أيضاً إلى احتلال الجنوب، ثم احتلال بيروت إلى أن رحلت قوات الثورة عن المسرح اللبنانى، وتوقف لبنان بعد الحرب الأهلية ليصنع لنفسه ساحة جديدة. غير أن لبنان لايزال فى قبضة الصراع العربى الإسرائيلى، وأن عظامه الرقيقة لا تقوى على تحمل ثقل الضغوط، سوى أن حزب الله لايزال بمساندة لبنان الدولة سنداً لأمن لبنان. وقد عاد لبنان مرة أخرى ليقف فى مهب الريح، فليس اغتيال الحريرى إلا أحد أهم أعراض ثقل هذا الصراع ، ولكن لبنان هذه المرة يؤخذ فى إطار الضغوط على سوريا، بحيث أصبح الوجود العسكرى السورى، واتهام سوريا بشكل غير مباشر بأن هذا الوجود والنفوذ السوريين هما اللذان تسببا أو خلقا المناخ اللازم لهذا الاغتيال، ثم تصاعدت الضغوط ضد سوريا، ولكنها طالت لبنان فى الصميم فيما تضمنه القرار ١٥٥٩ من التزامات على الحكومة اللبنانية، وفيما تضمنه الاتجاه إلى التحقيق الدولى من تداعيات ومعانٍ ودلالات بالنسبة لبنان. واللافت للنظر هو أن الولايات المتحدة لم تتهم سوريا بأنها السبب فى الاغتيال أو هى المدبر للاغتيال، وربما يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة ليست متأكدة من هذا الاتهام، وأنها تسوق على سبيل الضغط والحملة المتصاعدة على سوريا، والتى غذتها تطورات الأحداث فى لبنان، وتمكن واشنطن من الربط بسرعة بين الخط الذى بدأته وبين تجنيد الإطار الدولى لمساندة هذا الخط، وساعدها على ذلك دخول فرنسا على هذا الخط على أساس حسابات فرنسية لا تزال غامضة بالنسبة للمراقبين إذا نظر إلى هذه الحسابات من الجانب

العربى، إلا أن يكون أساس الموقف الفرنسى هو دعم التقارب مع واشنطن. ربما قصدت واشنطن أيضاً من عدم الاتهام المباشر لسوريا أن تترك الباب مفتوحاً أمام منطق الدعوة إلى التحقيق الدولى، وإلا كانت مهمة هذا التحقيق قاصرة على التحقق من صدق الاتهام من عدمه، وهذا يضعف منطق المطالبة بالتحقيق، ويظهر التحيز الأمريكى والقصدى ضد سوريا. وربما تريد الولايات المتحدة أن تظهر أن الظروف الملابسة للوجود السورى فى لبنان هى التى تسببت فى مقتل الحريرى، لأن الولايات المتحدة لا يهمها حادث الاغتيال فى ذاته، ولكنه وسيلة فى إطار الضغط على سوريا.

وبصرف النظر عما إذا كان انسحاب سوريا يضع حداً لهذا التدخل بين سوريا ولبنان، فإن المشهد فى فلسطين الذى يتجه إلى التهدئة لايزال يلح على المشهد اللبنانى. فإسرائيل تريد أن تجتث العلاقة بين سوريا وحزب الله، وهو صلب القضية، وبين سوريا والمنظمات الفلسطينية، حتى تسكت تماماً أى صوت للمقاومة فى فلسطين، وأن تتصدى إسرائيل من خلال الضغوط الأمريكية لإيران تسليحاً وسياسة وتوجها ثم نظاماً، فلن تقنع واشنطن من إيران بأقل من تغيير النظام وعودة نظامها الصديق القديم فى نهاية المطاف فى طهران، فى إطار إعادة رسم خريطة المنطقة.

أما علاقة المسرح العراقى بما هو حادث فى لبنان وفلسطين وسوريا، فهى واضحة فى اتهام سوريا إيران بدعم المقاومة العراقية، وحالة الفوضى التى تسعى واشنطن من خلال الحكومة الجديدة إلى إنهائها لصالح استقرار العلاقات الأمريكية العراقية الجديدة.

ولا شك أن هذا الموقف يثير عدداً من الأسئلة وأهمها سؤالان:

السؤال الأول: هل يؤدى التصاعد فى لبنان وسوريا إلى تخفيف الضغوط على الولايات المتحدة فى العراق؟ والسؤال الثانى: ما هى علاقة هذا التصعيد ضد لبنان وحزب الله وسوريا بمستقبل التسوية فى فلسطين؟

obeikandl.com

فى السؤال الأول، لا نظن أن التصعيد فى سوريا ولبنان سوف يخفف الضغوط على الوجود الأمريكى فى العراق، بل العكس، قد تزداد هذه الضغوط، وبذلك فنحن نخالف النظرية التى تروج لها بعض الأوساط الفكرية الأمريكية، فهى فكرة أقرب إلى الترف النظرى منه إلى واقع هذه المنطقة، ولكن التصعيد يمكن أن يفجر الوضع فى لبنان وسوريا، وليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تسود الفوضى أقطارا متعددة، وكلها تشعر بأن مصلحة إسرائيل هى التى تدفع إلى كل هذه التطورات.

أما التهدئة فى فلسطين فهى لصالح الحياة اليومية للشعب الفلسطينى، وبناء مؤسساته الديمقراطية، كما أنها قد تكون متصورة فى إطار السيناريو الحالى فى المنطقة، لأن ظهور إسرائيل بمظهر الوديع الراغب فى السلام وقمع الإرهاب يهيئ الأجواء للاهتمام بالمسرح اللبنانى والسورى، الذى صُور بشكل يستفز مشاعر المراقبين. صحيح أن التهدئة فى فلسطين لن تؤدى إلى تغيير مواقف إسرائيل، إلا أن هذه التهدئة تلتقى مع الضغوط على سوريا ولبنان فى أن المساندة للمنظمات الفلسطينية تصبح محل جدل، ويترك أمر التسوية كاملاً للحوار السياسى بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ويفتح الباب واسعاً أمام إسرائيل حتى تنفذ مطالبها إزاء هذه المنظمات، وهى تجريم النشاط والتفكيك، مالم تتحول هذه المنظمات إلى الطابع السياسى والاجتماعى باعتبارها من قوى المجتمع الفلسطينى.

ولكن إذا انفجر الوضع فى لبنان وسوريا وحدثت مواجهات إيرانية أمريكية أو إسرائيلية، فلا نظن أن التهدئة فى فلسطين سوف تكون بديلاً عن الانفجار فى المنطقة من حول المشهد الفلسطينى، ولكن تظل العلاقة بين كل هذه المسارح واضحة، فلسطين ولبنان وسوريا والعراق، مما يدفعنا إلى نتيجة هامة، وهى التسوية فى كل الجهات سوف يجعل التضامن لمكافحة الإرهاب الحقيقى الذى يستهدف حياة الناس جبهة واحدة، إذ لا شك أن توتر هذه الجهات جميعاً يعمل لصالح الإرهاب أكثر من كونه مواجهة شاملة لأوكار الإرهاب وأوطانه.

وأخيراً، فمن المتوقع أن يظهر شارون اهتمامه بتنفيذ تفاهمات شرم الشيخ، حتى يعطى الفرص لتفاعلات المسرح اللبنانى والسورى، حتى إذا انفجر الموقف فيهما تخلى شارون عن حلمه المصطنع. وفى كل الأحوال فإن هذه التفاهمات حتى لو نفذت تنفيذاً دقيقاً، فهى لا علاقة لها بأصل الحقوق الفلسطينية ومرجعيات التسوية التى يستبعدها شارون تماماً من حساباته.

وتجب الإشارة إلى أن الرئيس بوش يطبق نصيحة ترددت كثيراً فى البيت الأبيض، وهى أن التسوية فى فلسطين ثمن لكل ما تريده إسرائيل فى المسارح الأخرى، واستمع إلى تأكيدات الزعماء العرب بأن جوهر المشكلة فى المنطقة كلها هى المشكلة الفلسطينية، ومن ثم خلصت هذه النصيحة إلى أن التهدئة بديل عن التسوية، وأن التأكيد على قيام الدولة الفلسطينية ضمن منظور التسوية يبعث الأمل فى المنطقة، وهو ما جعل الرئيس بوش وشارون يكثران من ترديده فى تصريحاتهما.

ونستطيع فى النهاية أن نضع معادلة من خلال تحليل العلاقة بين المشهد اللبنانى السورى، وبين المشهد الفلسطينى، وهى أنه كلما ارتفعت حدة الضغوط على سوريا ولبنان ازدادت التهدئة فى فلسطين، ولكن التهدئة فى كل الأحوال – كما ذكرنا – لن تنقلب إلى تسوية عادلة، بل تتحول التهدئة وإجراءاتها نفسها إلى صيغة للتسوية.

(٤) هل يعتبر القرار ١٥٥٩ جزءا من الشرعية الدولية؟

عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بالإجماع بناء على مشروع قرار أمريكى فرنسى انقسم العالم حوله، حيث أيده البعض ضمناً ولم يعترض عليه على أساس أن فرنسا التى عرفت بدعمها للقضايا العربية شاركت فى مشروعه، وأن هذه المشاركة قد تنطوى على دعم من الاتحاد الأوروبى، ولابد أن لهم منطقاً لم يتضح بعد فى هذه الخطوة، خاصة وأن فرنسا كانت دائماً تساند الشرعية الدولية وتتحرى الدقة فى احترام القانون الدولى والمحافظة على الأمم المتحدة وميثاقها. وقد رأينا كيف أن وزير خارجيتها السابق (وزير الداخلية الآن) قاد مناقشةً قانونية ساخنة فى مجلس الأمن فى جلسته يوم ٥ فبراير ٢٠٠٣ استكمالا لجلسة نوفمبر ٢٠٠٢ حول مضمون وحدود وصلاحيات قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الخاص بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل فى العراق. كان هذا الموقف أحد أهم الأسباب التى دفعت شطراً كبيراً من الحكومات والباحثين العرب إلى عدم الاندفاع إلى الشك فى تحول الموقف الفرنسى. والسبب الثانى فى سكوت كل الحكومات العربية تقريباً عن معارضة هذا القرار هو عدم إدراك مرمى القرار وأبعاده لأول وهلة، خاصة مع تسارع التطورات فى المنطقة والتركيز على ساحة الصراع فى فلسطين. أما السبب الثالث، وربما الأهم، فهو أن معارضة القرار تعنى بالقطع مناوأة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى مجتمعين، ورافق ذلك تصعيدٌ أمريكى بوضع حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية، ودفعت الاتحاد الأوروبى إلى ذلك أيضاً. وهناك سبب رابع، وهو اعتقاد البعض أنه يستجيب لطائفة من اللبنانيين. ولم يعترض على القرار فى البداية سوى سوريا ولبنان الموجه ضدهما القرار، واعتباره تدخلاً فى شئونهما الخاصة والداخلية، خاصة وأنهما صورا القرار على أنه خدمة لإسرائيل التى يهمها أن تفصل البلدين، وأن تقضى على حزب الله باعتباره – وفق لغة القرار – إحدى المليشيات، وأكدتا أن إسرائيل لذلك كانت وراء صدور هذا القرار

فى ظروف تشهد تراجع العالم العربى مما جعل الاقتران واردًا بين من يقبلون القرار ومن يرجون التقارب مع إسرائيل، وكان يؤمل من ذلك أن يكون سوطاً على شريحة من اللبنانيين لكى يشاركوا فى الإجماع على رفض القرار. وقد اعترضت مصر فى البداية على القرار وكان إعلانها على ذلك واضحاً واقترن بالتضامن مع سوريا ولبنان، مما شجع سوريا ولبنان على إثارة قضية هذا القرار أمام مجلس وزراء الخارجية العرب بعد صدور القرار بأيام، حيث اتجه إلى التعاطف معهما فى وقت لم يكن قد اتضح بعد مدى تصميم واشنطن وباريس ومعهما الأمم المتحدة على استخدام هذا القرار فى إطار تصاعد الضغوط الأمريكية على سوريا، فى الوقت الذى تقدم فيه سوريا كل ما لديها من مبادرات حتى صوب إسرائيل وإعلانها بوساطة مصر الاستعداد لمعاودة عملية السلام معها دون أى شروط مسبقة.

ومن الواضح أن اغتيال الحريرى وترافق الإدانة الدولية مع التركيزعلى الانسحاب السورى، ثم تطور هذا الخط وانتقاله إلى التركيز على قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ قد أنهى كل التحفظات لأى سبب حول هذا القرار، فانتقلت الحكومات العربية بهذا الحادث ولنفس الأسباب السابقة من موقف القبول الصامت أو على الأقل عدم الرفض الصريح إلى القيام بدور فى تنفيذ القرار بدءا بالخطوة الأولى، وهى الضغط على سوريا للانسحاب من لبنان وعدم الاعتراض على التحقيق الدولى الذى تقرر فى مجلس الأمن والذي كان يفترض ان الحكومة اللبنانية ليست طرفا محايدا بل تدور حولها شبهة الاتهام ، ما دام التحقيق يفترض ضمنا ان سوريا ضالعة في الجريمة ، وما رافق ذلك من تشويه صورة سوريا ووضع وجودها فى لبنان موضع كل اتهام، مما دفع سوريا- إزاء هذا الضغط الدولى والعربى الكاسح -إلى صيغة جديدة فى تعاملها مع القرار الذى رفضته فى البداية، ورغم أن سوريا لم تقبل القرار صراحة، إلا أنها أكدت أن القرار يتم تنفيذه من خلال تنفيذ اتفاق الطائف، مادام الهدف الأساسى من الوثيقتين هو الانسحاب السورى من لبنان. ووجهة نظر سوريا هى أنها تنفذ القرار بالفعل ولكنها لا تعترف

به، وأنها بحثت مع مبعوث الأمم المتحدة وممثلى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة فى طرق التنفيذ دون التطرق إلى قبول القرار أو رفضه ، خاصة وأنها تدرك أن تمسك واشنطن بالقرارهو وسيلة لاستخدامه فى صراعها السياسى ضد سوريا، بالإضافة إلى قانون محاسبة سوريا وغيره من الأساليب. وقد سبق أن أوضحنا فى مناسبات سابقة علاقة القرار الدولى باتفاق الطائف والتمايز الكبير بينهما، وسبب تمسك سوريا بالطائف دون القرار الدولى، وهو أن الطائف أجمع عليه اللبنانيون، بينما القرار الدولى لا يقبله معظم الشعب اللبنانى. ولذلك فإن السؤال الذى تسجل المقالة إجابة واضحة عنه هو: هل قرار مجلس الأمن جزء من الشرعية الدولية يجب الامتثال له مادمنا نطالب باحترام قرارات مجلس الأمن، بل ويعتبرها معظم الفقه العربى – دون تمييز – المصدر الواضح للشرعية الدولية، بل هى الشرعية الدولية ذاتها مادام التوافق السياسى بشأنها قد تحقق بين أقطاب النظام الدولى وهم أعضاء مجلس الأمن.

والحق أن هذه القضية يجب أن تعالج من الزاويتين السياسية والقانونية فى آن واحد، لأن الفصل فى المعالجة والفهم بين الزاويتين يخل بعرض الموضوع . وليست هذه دعوة لقبول المسألة كصفقة، كما أنها لا تنوى الإقلال من خطورة الزاوية القانونية، ولكن هذه الدعوة تجمع بين الزاويتين لغرض الفهم والإحاطة، كما انها تقدم الإجابة على السؤال: لماذا حدث هذا؟ لكن الفصل بين الزاويتين السياسية والقانونية تفرضه اعتبارات علمية وسياسية، كما ان الفصل يجيب على السؤال: هل التزام مجلس الأمن فى هذا القرار صحيح الميثاق وقواعد القانون الدولى ذات الصلة، أم أن المجلس طوع الميثاق لوظيفة سياسية وأغفل الجانب القانونى وصار أداة طيعة فى يد واشنطن، وهل يجب الحذر فى إسباغ الشرعية على مثل هذه القرارات؟ أم أن قبولها لا ينشئ سابقة أو خطأ جديداً للشرعية الدولية، وإنما القبول أملته تقديرات المصالح وضرورات السياسة؟

الحق أن محاولة الولايات المتحدة أن تحصل على مكافأة قوتها وتميزها وتصدرها قمة النظام الدولى وتوظيفها المنظمات والجماعات والدول والشرائح لخدمة رؤيتها كانت واضحة منذ نهاية الحرب الباردة فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين، ولذلك أصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات التى تتفق مع السياسة وتجافى القانون. وقد برر القاضى الأمريكى السابق شوبيبل ذلك بمناسبة تأكيد محكمة العدل الدولية لاختصاصها فى نظر حادثة لوكربى وليس مجلس الأمن فى حكمها بشأن الاختصاص فى ١٩٩٨/٢/٢٨ مؤكداً أن المجلس لا يفترض أنه ملزم باحترام الميثاق والقانون الدولى لأن تجاوزه للقانون، وهو الذى يمكن أن يصنعه، يبرر سعيه إلى حفظ السلم والأمن الدوليين. وحتى لو افترضنا أن مجلس الأمن قد تدخل فى الأزمة اللبنانية السورية بهدف حفظ السلم فأين السلم الذى تهدد، وأين الأمن الذى تعكر صفوه، وأين العدوان الذى يشكله الوجود العسكرى السورى فى لبنان، مع تأكيدى على أننى لا أدافع عن هذا الوجود ولا أنكره. فمجلس الأمن يعالج وضعا عاماً بناء على طلب أحد أعضاء المنظمة أو الأمين العام، كما قد يعالج مشكلة محددة بطلب من الدولة المعنية مباشرة، وهى فى حالتنا لبنان الذى يفترض أنه تضرر من هذا الوجود السورى، وأن المفاوضات مع سوريا لسحب قواتها قد فشلت، فأصبح هناك نزاع اضطر لبنان إلى عرضه على المجلس. حتى لو حدث هذا جدلاً لوجب على المجلس أن ينصح الطرفين بتسويته فى حدود الميثاق، ولا يوصى بشكل محدد من أشكال التسوية السلمية، وإنما يكتفى بتذكير الأطراف المتنازعة بأن هناك التزاما بالتسوية بطريق سلمى. وقد يسمح له الميثاق، إذا قرر المجلس أن الجوانب القانونية فى النزاع واضحة، أن يوصى الأطراف بعرضه على محكمة العدل الدولية، مع ملاحظة أن هذه التوصية لا تنشئ اختصاصاً للمحكمة لم يكن قائماً ومقبولاً قبل صدور التوصية من جانب أطراف النزاع. ولذلك فإن الثغرة الأولى فى قرار مجلس الأمن، هى أن لبنان لم يطلب منه مناقشة نزاع غير قائم أصلاً مع سوريا. أما الثغرة الثانية، فهى أن المجلس افترض

أن لبنان لا يقدر عن التعبير عن نفسه – ربما بسبب افتراض القهر السورى له – ولذلك تحدث القرار نيابة عنه. ولكن القرار افترض أيضاً أنه يدرك أفضل من لبنان مصلحته فألزم لبنان بحل المليشيات فيه، رغم أن لبنان لا يعترف بأن حزب الله ضمن المليشيات، أى أنه لا توجد مليشيات فى لبنان. كما أن القرار طالب بانسحاب القوات الأجنبية الباقية فى لبنان، ونيته منصرفة إلى انسحاب القوات السورية المتحالفة مع الحكومة اللبنانية. وقد تم التركيز على سوريا، رغم أن إسرائيل لاتزال تحتل مزارع شبعا، ورفضت يوم ٣/١٠ صراحة الانسحاب منها تنفيذاً للقرار ١٥٥٩، رغم تأكيد الحكومة اللبنانية أن المزارع أرض لبنانية محتلة، ولم تمانع سوريا فى ذلك. فالثغرة الثالثة إذن فى القرار هى إلزام الحكومة اللبنانية نفسها بحل حزب الله، وطلب رحيل القوات السورية، مثلما يلزم سوريا بالانسحاب، رغم أن نصه عام شامل لكل القوات الأجنبية. وبذلك تدخل القرار فيما يعد شأناً داخلياً محضاً للبنان، مثلما أنكر على لبنان أهليته القانونية وقدرته على تمثيل نفسه، ووضع المجلس لبنان – رغماً عنه – تحت وصايته، كما تدخل القرار فيما يعد شأناً خاصاً وهو العلاقة السورية اللبنانية. والأغرب أن فرنسا والولايات المتحدة أنشأتا تفويضاً خاصاً للإلحاح على تنفيذ القرار وتفسيره، بحيث يشمل الانسحاب السورى القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات، وفصم عرى العلاقة بالكامل بين البلدين.

والخلاصة أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ يعد تجاوزاً من جانب المجلس لسلطاته واختصاصاته وفق الميثاق، وإذا صار سابقة، فإنه يهدر قواعد القانون الدولى المتعلقة بالسيادة والاستقلال وعدم تدخل المنظمة الدولية فيما يعد من قبيل الاختصاص الداخلى للدول عموماً وفق القانون الدولى، وفى شئون الدول الأعضاء خاصة وفق الميثاق.

وحتى لو تجاوزنا عن انتهاك المجلس للميثاق بهذا القرار، فإننا لا نظن أن القرار يخدم السلم والأمن الدولى فى المنطقة. وقد أدى الإصرار على تنفيذ هذا

القرار بالذات خاصة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة إلى القلق الشديد، لأن توازنات القوى داخل مجلس الأمن يجب أن يصححها موقف الأمين العام، مثلما حدث بالنسبة للغزو الأمريكى البريطانى للعراق، عندما أكد الأمين العام أن الغزو كان انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، وربما ساعده على ذلك أن قرارات المجلس الخاصة بالعراق لم تعترف بالغزو والاحتلال، مثلما زعمت واشنطن فى تفسيرها لقرارات المجلس بدءا بالقرار ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣. وبذلك عندما يدين الأمين العام الغزو فإنه يفعل ذلك فى ظل موقف الفراغ الذى وضع فيه مجلس الأمن، فلا هو أدان الغزو كما كان يجب أن يفعل، ولكنه لم يستطع، ولا هو أيد الغزو، وإلا كان خروجه على أحكام الميثاق فاضحاً.

أما فى حالة القرار ١٥٥٩، فإنه تبدو صعوبة موقف الأمين العام لأنه مكلف بتنفيذ قرارات المجلس. ولكن الرجل لم يجد سوى تأييد الدفع الإجرائى القائل بأن القرار لم يتضمن آلية لتنفيذ الانسحاب السورى، كما لم يتضمن جدولاً زمنياً للانسحاب. لقد صدر القرار مستوفياً الجوانب الشكلية المطلوبة لصدوره، وإن كان قد خالف الميثاق فى الموضوع وطريقة المعالجة، ولم ترتكب المخالفة سعياً وراء هدف يخدم المنظمة الدولية، ولكنه ضاعف الانتهاك بضلال الهدف والغاية، فتجاوز السلطة وانحرف عن القصد Detourtnement du Pouvoir et du But.

فإذا كان الأمين العام بهذا الموقف الوظيفى ينسجم مع أحكام الميثاق بشأن وظيفته، حيث لا يحق له مراجعة مجلس الأمن فى مواقف محددة وواضحة، فإن موقف الأمين العام من حيث الموضوع يعد تكريساً لعدم الشرعية التى يرسمها القرار ١٥٥٩، ولا يقدح فى هذا الرأى ما قد يراه البعض من أن القرار تعبير عن إرادة سياسية متوافقة لأعضاء مجلس الأمن، تجاوزت فى قوتها وسطوتها سطور القرار وعباراته إلى ممارسة ضغط أقوى فى الميدان لتنفيذه وتفسيره وفق الرؤية الأمريكية والفرنسية. ومعنى هذا الرأى أن المجلس يخضع فى أعماله للإرادة السياسية لأعضائه حتى لو تجاوز فى سبيل التجاوب مع هذه الإرادة حدود سلطته فى الميثاق. غير أن موقف الأمين العام، وإن كان مفهوماً سياسياً، إلا أنه يظل عندنا غير مقبول قانونياً. وربما قد يخفف من وطأة هذا التناقض بين الإرادة السياسية داخل المجلس، وبين التزام هذه الإرادة بأحكام الميثاق، أن يطبق نفس

القاعدة بالنسبة لما يصدر عن المجلس من قرارات، خاصة وأن المادة ٢٤ من الميثاق تؤكد بحق أن المجلس يتمتع بنيابة قانونية Legal Agency عن كل أعضاء الأمم المتحدة، وهذه النيابة القانونية هى الأساس القانونى لما نصت عليه المادة ٢٥ من الميثاق من أن كل ما يصدر عن المجلس من قرارات يتمتع بصفة الإلزام.

وتطبيقاً لذلك، إذا كان من السهل أن ندرك أن كل القرارات التى يصدرها المجلس ضد الدول العربية وتقف وراءها الولايات المتحدة تتمتع قولاً وعملاً، نصاً وتنفيذاً، بأعلى درجة من الإلزام القانونى والفعالية التنفيذية، إلا أنه من الصعب جداً أن نفهم كيف نميز قانوناً بين قرار يخالف الميثاق، ولكنه يتمتع بإرادة سياسية لصدوره وتنفيذه، وبين قرار يفترض أنه أيضاً صدر بإرادة سياسية ضد إسرائيل ثم تنحسر هذه الإرادة السياسية فتقف عند أبواب مجلس الأمن ولا تتجاوزها من نيويورك إلى الشرق الأوسط، لكى تنسجم إرادة الإصدار مع إرادة التنفيذ والاحترام. والقائمة بالأمثلة يضيق بها المقام، لكننا نذكر بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ الصادر فى أغسطس ١٩٨٠ الذى يحمى المركز القانونى للقدس وما تلاه من قرارات لنفس الغرض، ولكن الولايات المتحدة التى قدمت مشروع القرار، وكفلت صدوره بالإجماع ونفذته يومها بحدة، قد تغير مزاجها وتعدلت كفة مصالحها فانتهكت القرار كلية بقانون يعتبر القدس عاصمة أبدية ودائمة وموحدة لإسرائيل، كما أن خطاب الضمانات الذى سلمه بوش إلى شارون فى واشنطن يوم ٢٠٠٤/٤/١٤ ينسف كل قرارات مجلس الأمن الذى توشك واشنطن أن تقدس قراره ١٥٥٩ لغرض فى نفس يعقوب. أليس هو نفس المجلس الذى أصدر القرار ١٤٠٢ بالتحقيق فى مذابح جنين، وكان تجاهله من جانب إسرائيل التى شجعت هى نفسها على صدوره سبباً فى تجاهله على المستوى العالمى. وأين تطبيق قرار المجلس رقم ١٤٠٥ بإنشاء دولة فلسطينية استجابة لرؤية بوش للتسوية؟

إننا ندرك بالتأكيد أسباب التفاوت فى حظوظ القرارات من التطبيق والاحترام، ولكننا نطالب بأن تحترم كل قرارات المجلس مادامت قد صدرت، كما أننا ننبه إلى خطورة صدور قرارات مخالفة للميثاق انسجاماً مع الخط الأمريكى الذى يروج له بعض الفقه الأمريكى، ومؤداه أن الزمن قد تجاوز الميثاق بنصف قرن، ولا يجوز أن يظل مجلس الأمن حبيس قانون دولى وضع لعالم لم يعد قائماً، مما أدى إلى تناقض كامل بين نصوص الميثاق وسلوك مجلس الأمن.

وأخيراً، فإن الخطورة السياسية لا تقل عن الخطورة القانونية من جراء هذا المسلك، لأنه يعنى ببساطة أن أعضاء مجلس الأمن الدائمين قد شكلوا إدارة سياسية للعالم وفق مصالحهم وخارج إطار الميثاق، ولكن تحت عباءته وداخل مبنى مجلس الأمن، الأمر الذى يدعو إلى مقاومة هذا الانحراف القانونى والسياسى من جانب بقية دول العالم، خاصة وأن هذا المسلك يسقط الوكالة القانونية فى المادة ٢٤ من الميثاق عن مجلس الأمن، مما يؤدى إلى سلسلة من الآثار القانونية الخطيرة، ويجعل من الصعب تفهم الجهود الحالية لإصلاح مجلس الأمن بوجه خاص.

لقد ثارت هذه المشكلة منذ صدور بعض قرارات المجلس فى الأزمة العراقية عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ وفى أزمة لوكربى عندما فصل مجلس الأمن فى قراره رقم ٧٣١ فى يناير ١٩٩٢ فى قضية قانونية شائكة، فأمر ليبيا بتسليم رعاياها المتهمين فى جريمة تفجير الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربى فى اسكتلندا. وقد لحظ الفقه الدولى هذه القضية فالتفت إلى مدى حق محكمة العدل الدولية فى مراجعة قرارات مجلس الأمن، خاصة وأن قضية لوكربى قد أحدثت صداماً مروعاً بين مجلس الأمن والمحكمة، انتهى بما قررته المحكمة يوم ٢٨ فبراير ١٩٩٨ بأنها هى المختصة بنظر الدعوى من الناحية القانونية لكى يظل للمجلس دائماً اختصاصه الأصيل فى نظر الجوانب السياسية فى المنازعات جنباً إلى جنب مع الجوانب القانونية التى تختص المحكمة بنظرها، وكلاهما يتعاونان بالطريق القانونى والسياسى على التوصل إلى التسوية السلمية لهذه المنازعات.

(٥) العالم العربى والاستهداف الأمريكى لسوريا

ليس هناك شك فى أن الولايات المتحدة التى ذهبت وحدها إلى العراق بعد فشلها فى إقناع مجلس الأمن بغزوه فى جلسة الخامس من فبراير ٢٠٠٣ الشهيرة قد استفادت من هذه التجربة فى حالة سوريا، حيث تمارس الولايات المتحدة برنامجاً منظماً للضغوط بدأ بتشويه صورة سوريا فى العالم، ثم شدد البرنامج على علاقتها بالمنظمات الفلسطينية، وعلى وقوفها فى وجه الغزو الأمريكى للعراق، وإعلانها أن المقاومة مشروعة لهذا الغزو. هذا التفرد السورى فى إعلان المواقف الواضحة، بينما العالم العربى كله يلتزم الصمت المؤيد كان بحاجة إلى معالجة خاصة من جانب واشنطن، فاتهمت سوريا باحتلال لبنان، وتعطيل عملية التسوية السياسية فى العراق وفلسطين عن طريق دعم المقاومة فى البلدين، وتفاقمت هذه التهم كلما زاد تورط واشنطن فى العراق ووصولها إلى طريق مسدود. وقد سارعت واشنطن إلى معاقبة سوريا بقانون سَنَه الكونجرس يفرض عدداً من العقوبات عليها، وأغلقت الباب تماماً أمام أية محاولات للحوار وتسوية هذه التهم والقضايا. ولذلك قررت واشنطن استهداف الرباعى إيران، سوريا، المنظمات الفلسطينية، وحزب الله، وأن يكون الاستهداف فى وقت واحد. فأثارت الأزمة النووية مع إيران، وأعلنت أن حزب الله والمنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية تساندها سوريا، ولم تكترث بالنفى السورى لهذه التهم، كما قررت أن تحرق الورقة السورية فى لبنان، حيث تمكنت سوريا عام ١٩٨٣ من منع لبنان من إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل، وربطت بين المسارين السورى واللبنانى حتى يتفاوض البلدان معاً مع إسرائيل من مركز أفضل. وقدرت واشنطن أن تحول النظام الدولى أصبح يترك هامشاً لتوافق المصالح بين الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، بحيث يستخدم مجلس الأمن بتوافق عام بغض النظر عن مدى تطابق قرارات المجلس الصادرة بهذا التوافق مع أحكام الميثاق الموضوعية، وهو ما أدى إلى نشأة شرعية دولية جديدة أساسها التوافق بين الدول الخمس الكبرى لاقتسام المنافع مع تعزيز الاتجاه إلى إضفاء القدسية على هذه القرارات، من حيث أن الإرادة السياسية للدول

الكبرى هى التى تقدم التفسير والتطبيق المناسبين لأحكام الميثاق. فى الحالة السورية لم تنسى واشنطن أن اعتراف مجلس الأمن بالاحتلال والتعامل معه دون إدانته رغم أن الاحتلال ينطوى على استخدام القوة المحظور فى الميثاق، وهو حالة واقعية لا تتمتع بأية شرعية فى القانون الدولى، لم يشفع فى انكشاف الموقف القانونى الأمريكى وافتقاره إلى أى أساس قانونى، فقررت أن يكون تحركها تجاه سوريا ولبنان من خلال هذه الشرعية الدولية الجديدة القائمة على قرارات إجماعية بدلاً من القرارات الفردية الأمريكية دون أن تسلم واشنطن بأن ذلك يعنى هجر المذهب الانفرادى Unilateral لصالح المذهب المتعدد الأقطاب Multi-polarity.

وقد أسعد واشنطن أن تتحمس فرنسا لنفس الخط فى سوريا ولبنان حيث يعملان معاً لنفس الغرض، لعل هذا الموقف الفرنسى يغفر لباريس لدى واشنطن تسرعها فى معارضة الغزو الأمريكى للعراق. بدأ المخطط الفرنسى الأمريكى باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ فى سبتمبر ٢٠٠٤، الذى يفترض أن لبنان محتل، وأنه يجب إزاحة الاحتلال السورى له، وعالج القرار نقطتين الأولى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية – يقصد السورية وحدها دون القوات الإسرائيلية – من لبنان، وفصم عرى العلاقات الحميمة بين البلدين. والثانية نزع أسلحة الميليشيات، ويقصد بها حزب الله والمنظمات الفلسطينية فى المخيمات. وقد ظل هذا القرار محل جدل فى العالم العربى حتى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ حين وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريرى، حيث انعقد مجلس الأمن فى مساء نفس اليوم، وانتهت المشاورات فى تلك الجلسة إلى أكبر درجة من موجات النقد والعداء لسوريا، وعكس بيان رئيس المجلس هذه الروح، وقرر إنشاء لجنة لتقصى الحقائق فى هذه الجريمة النكراء. ويشير تطور الأحداث بعد اغتيال الحريرى إلى أن الاغتيال قد استهدف أساساً الوضع السورى واللبنانى، أى أن الاغتيال قد تم توظيفه كما تم توظيف أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة. وسارعت الدول العربية جميعاً إلى

الضغط على سوريا للانسحاب الفورى من لبنان، وقطع كل صلة به حتى تفلت من المخطط، واستجابت سوريا، وتم تعيين تيدلارسن ممثلاً خاصاً للأمين العام للاشراف على تنفيذ القرار ١٥٥٩، وكأن لهذا القرار قدسية خاصة لم تعرفها كل قرارات مجلس الأمن من قبل. وكان واضحاً أن الضجة التى أعقبت اغتيال الحريرى قد قسمت المجتمع اللبنانى إلى قسمين، هما الموالاة لسوريا والمعارضة للوجود والعلاقة مع سوريا. واكتسب هذا الانقسام حالة من التعقيد بتفاعلات الساحة اللبنانية، وإيعاز الولايات المتحدة للمعارضة بأنها تساند قيام لبنان المستقل الديمقراطى، بما ترتب على ذلك من مضاعفات. وقد انتهت لجنة تقصى الحقائق إلى أن سوريا هى المسئولة عن الاغتيال بسبب ما أشاعته قضية الوجود السورى من جدل جرت فى ظله عملية الاغتيال. وبناء على هذا التقرير أصدر مجلس الأمن بالاجماع القرار الثانى رقم ١٥٩٥ فى أبريل ٢٠٠٥، الذى قضى بتشكيل لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديتليف ميليس، ومنح اللجنة سلطات مطلقة لمعاونة القضاء اللبنانى على استجلاء الحقيقة فى قضية اغتيال الحريرى، وكان واضحاً أن هذه الصلاحيات غير المسبوقة والاهتمام اللافت للنظر فى هذه القضية بالذات رغم اغتيال عدد كبير من القيادات اللبنانية والعربية، وآخرها عرفات فى فلسطين، مما يستوجب التحقيق الدولى حقيقة كانت تستلفت الانتباه وتشى بأن القضية تمضى فى مسار يدعو إلى القلق.

وعندما قدم ميليس تقريره إلى مجلس الأمن أثار ضجة ضخمة لأنه اتهم القيادات الأمنية والسياسية فى سوريا ولبنان فى جريمة الاغتيال، وبنى استنتاجاته على فرضيات لم تسعفه الأدلة والقرائن، وحصر نفسه فى فرضية واحدة، وهى أن سوريا هى التى قتلت الحريرى، رغم أنه أكد فى أكثر من موضع فى التقرير إلى أنه لا يملك الأدلة على ذلك، وأن التحقيق لايزال بحاجة إلى المزيد، وخاصة تعاون سوريا لاستجلاء دورها فى القضية. ورغم الانتقادات الموجهة إلى التقرير إلا أن واشنطن كانت تتلهف صدوره، وقادت المجلس مرة ثالثة إلى إجتماع انتج القرار

رقم ١٦٣٦ فى ٢٠٠٥/١٠/٣١، الذى مد مهمة ميليس حتى ١٥ ديسمبر، وانتقد عدم تعاون سوريا، واستظهر نتائج التقرير وتبناها. وبدأت بهذا القرار ملامح المخطط الأمريكى تجاه سوريا، حيث استند القرار إلى أحكام الفصل السابع لأول مرة فى سياق القضية اللبنانية السورية، وطالب سوريا بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية، وترك للجنة أن تبلغ المجلس مدى تحقق هذا التعاون، مما أعاد إلى الأذهان قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ فى نوفمبر ٢٠٠٢ الذى شكل لجنة للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل فى العراق. ولا شك أن المقارنة بين القرارين ١٤٤١ الخاص بالعراق، ١٦٣٦ الخاص بسوريا مقارنة واردة من حيث أن العبرة ليست بمدى تعاون العراق مع لجنة التفتيش، وقد تفانى فى ذلك، كما أن العبرة فى حالة سوريا لست بمدى تعاونها مع لجنة التحقيق، لأن المطلوب فى الحالتين ليس التفتيش فى حالة العراق أو التعاون فى حالة سوريا، وإنما هو فى الواقع القضاء على النظامين البعثيين فى العراق وسوريا ضمن عملية إعادة رسم خرائط المنطقة وفقاً للمخطط الأمريكى. ولاشك أيضاً أن تشويه صورة الأسد لم تصل فى العالم العربى طبعاً إلى بشاعة الصورة التى رسمها صدام حسين لنفسه، ولذلك يمكن القول أنه رغم أن العالم العربى بعد مأساة العراق يشعر بالقلق على سوريا، إلا أنه لا يجد وجهاً واحداً للشبه بين حالتى العراق وسوريا، حيث تبين أن صدام الذى انخدع بقواعد اللعب مع واشنطن قد تسبب فى تمزيق لحمة المجتمع العراقى بحيث وجدت هذه الطوائف فى الخلاص من صدام حسين، بالتعاون مع الدول المجاورة المضرورة من سنوات حكمه، فى الغزو الأمريكى فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها التى تلتقى – لسوء الحظ – عند المخطط الأمريكى. وهذه الفرضيات ليست قائمة فى حالة سوريا.

يشعر العالم العربى أيضاً أن المبالغة فى البحث عن قتلة الحريرى يجب أن يمتد أيضاً ليشمل المستفيد الأول من جريمة الاغتيال، وهو إسرائيل والولايات المتحدة، ورغم قلقه من سير المخطط الأمريكى، فإن العالم العربى لا يمانع فى

ضرورة تعاون سوريا مع لجنة التحقيق الدولية، مادامت سوريا حقاً بريئة من هذه الجريمة، ولكن بما لا يمس بسيادة سوريا أو يعرضها للإذلال والإهانة. ولكن العالم العربى وهو يتابع هذا المخطط لابد أنه لاحظ أن ضغطه على سوريا للانسحاب الفورى من لبنان كان يجب أن يتم فى إطار اتفاق الطائف وليس القرار ١٥٥٩. وقد أوضحنا فى مقالات سابقة الفارق بين الانسحاب على أساس هذا الاتفاق والانسحاب بموجب القرار، ولكن العالم العربى الذى بدأ ينتقد القرار لم يلبث أن أنضم إلى الاجماع الدولى حوله.

ويدرك العالم العربى ما تضمنه القرار ١٦٣٦من إشارات وتداعيات، حيث أشار القرار إلى أن المجلس يتصرف فى هذا القرار بموجب الفصل السابع، أى أن تعاون سوريا مع اللجنة إلزامى، ويترتب على عدم التعاون فرض عقوبات الفصل السابع عليها. كما أشار القرار إلى أن اغتيال الحريرى جريمة إرهابية، وهذه الجريمة وتداعياتها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فكأن القرار قد نقل الجريمة إلى ساحة الإرهاب الذى تفضله الولايات المتحدة. ولذلك أشارت الفقرة الرابعة العاملة من القرار إلى أن ضلوع أى دولة فى هذا العمل الإرهابى يشكل انتهاكاً خطيراً من جانب تلك الدولة لالتزاماتها بالعمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه، خاصة وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٦٦ (٢٠٠٤)، وأنه يصل أيضاً إلى حد كونه انتهاكاً خطيراً لالتزامها باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسى. كما تضمن القرار سلطة اللجنة فى تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسئولين والأشخاص السوريين التى ترى اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق. وأنشأ القرار لجنة لمتابعة التحقيق، ومن سلطاتها اتخاذ إجراءات منع المسئولين رهن التحقيق من السفر وتجميد أموالهم.

ودون أن نستبق النتائج، فإن هذه اللجنة سوف تقرر أن سوريا لم تتعاون بالكامل مع لجنة التحقيق، مما يدفع المجلس إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد سوريا، وقد ترى الولايات المتحدة فى تقرير السلبى لجنة الإشراف ضد سوريا مبرراً كافياً للقيام إما بضربة لسوريا أو حتى غزوها، ولابد أن يكون العالم العربى مستعداً لهذه

الاحتمالات حتى لا يواجه بها فجأة فى منتصف ديسمبر ٢٠٠٥. ويلاحظ أن صدور التقرير الثانى للجنة ميليس فى نفس هذا التاريخ يتوافق مع نفس تاريخ إجراء الانتخابات العراقية، وهو تاريخ مقصود، ويمكن أن تستخدم الولايات المتحدة عجزها فى العراق ذريعة لغزو سوريا فى هذه الحالة على أساس أن عدم تعاون سوريا فى ضبط حدودها مع العراق هو الذى عزز المقاومة العراقية للأمريكيين. فهل يحترم العالم العربى هذه القرارات الإجماعية وينضم إلى الاجماع الدولى المساند للمخطط الأمريكى ضد سوريا، وهو يدرك احتمال هذا الغزو، مع أن العالم لا يكترث لأى قرارات مؤيدة للحقوق العربية؟

إن العالم العربى الذى أجمع على حث العراق على احترام قرار التفتيش هو نفسه الذى عجز عن دفع الغزو الأمريكى له، ولم يشفع للعراق إخلاصه وتفانيه فى احترام قرار التفتيش. ونذكر أخيراً أن العالم العربى فى إطار الجامعة العربية وقف بحزم مع ليبيا فى قضية لوكربى، ولكنه نفذ بإخلاص عقوبات مجلس الأمن ضدها، فهل يتخلص العالم العربى من انفصام الشخصية أم أن أسباب هذا المرض لاتزال تلح عليه؟

إن المخطط الأمريكى يقضى بتفكيك حزب الله والمنظمات الفلسطينية، ونزع سلاح المخيمات فى لبنان، وهو مخطط يوازى الضغط على سوريا فى قضية الحريرى، مما يقدم نتائج باهرة لإسرائيل، وهذا هو السبب فى السعى الأمريكى إلى استكمال القرار ١٥٥٩ بقرار آخر أكثر وضوحاً بحيث يجعل الالتزام تجاه حزب الله والمنظمات الفلسطينية مسئولية مجلس الأمن.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين القرارات ١٥٥٩، ١٥٩٥، ١٦٣٦ والمنظور الموحد لهذه القرارات والعلاقة الوثيقة بين ميليس ولارسن ودورهما فى هذا المخطط، وما سيصدر بعدها من قرارات، ولكن الخشية على الاستقرار فى سوريا ولبنان لها ما يبررها، كما أن الخشية من المضى قدماً فى تفتيت الدول العربية لها شواهدها وعلاماتها المقلقة.

(٦) سوريا في المخطط الأمريكي
بين النموذجين العراقي والليبي

الثابت أن الخلاف بين سوريا والولايات المتحدة حول عدد من القضايا المتصلة كلها بمواقف سوريا من العراق وفلسطين في وقت صمتت فيه الساحة العربية، وصار أكبر فصحائها يكتفي بالهمهمة أو الحوقلة. والثابت أيضا أن المواجهة الأمريكية مع سوريا هي جزء من مخطط أمريكي عام ضد المنطقة العربية، ظاهرة محاربة الإرهاب ونشر الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان، بينما تنتهك كل هذه القيم في المجتمع الأمريكي. ويجمع العالم العربي على أنها أردية بالية، وأسمال مستهلكة من كثرة استخدامها من جانب القوى الاستعمارية لهذه المنطقة عبر التاريخ. ومعنى ذلك أن سلوك سوريا إزاء مظاهر الاستهداف ليس هو الأساس، وإن كان ضروريا في حرب المقاومة والصمود، كما أن سوريا هي إحدى محطات هذا المخطط وليست المحطة الأخيرة، التي هي مصر في نهاية المطاف. ومعنى ذلك أيضا أن رفع الشعار القُطْري الضيق مثل مصر أولا وسوريا أولا وهكذا هو جزء من التجاوب مع هذا المخطط والتمهيد له، خاصة وأن رفع هذا الشعار اشترك فيه الجميع أقلهم بحسن نية وسذاجة، وأكثرهم عن قصد وبكل سوء النية، وكلهم تحت ستار واحد، وهو الاعتزاز بالوطن الصغير مقدمة عند البعض للمحافظة على كل الأقطار العربية، ومقدمة عند البعض الآخر للانفصال بمصر مثلا عن مصائر الأوطان الأخرى بمقولة لم يمل هذا البعض الآخر من تكرارها، وهي أن مصر عانت بما فيه الكفاية لصالح من لم يحفظوا لها الجميل، فأصبحت تعاني والآخرون يتفرجون، وانطلقت الكثير من النكات التى تصور زعيماً عربياً متحمساً لقتال إسرائيل بجنود مصريين.

تلك مقدمة ضرورية حافلة بالمعاني حول مخطط الاستهداف الأمريكي حتى لا ننوه في الشعاب والدروب المتشابهة. وفي هذا المخطط الذي تمر عرباته الآن على

سوريا، فإن الولايات المتحدة تستخدم عدداً من الأوراق، أولها مجلس الأمن وفرنسا لإسباغ الطابع القانوني على ضغطها على سوريا، وثانيها ورقة لبنان التى كانت في الأصل من أوراق سوريا، فأحرقتها واشنطن في يد دمشق، وحولتها إلى نار تطارد الجسد السوري، وهو يفر منها فرار السليم من الأجرب، وتحاول أن تجعل مستقبل سوريا ولبنان ثمناً لماض شوهت صورته، فضلا عن ورقة إخضاع العالم العربي وتحييده إزاء حملة استهداف سوريا، تارة بالضغوط المباشرة على الدول العربية الفاعلة مثل السعودية ومصر، وتارة أخرى عن طريق "تبشيع" صورة سوريا حتى لا يقترب منها أحد، وتستتجد فلا يستمع لها.

والملاحظ أن قرارات مجلس الأمن في القضية الفلسطينية ظلت دائماً حبراً على ورق، بينما القرارات الموجهة ضد الدول العربية تتمتع بدرجة التقديس التي تضعها في مصاف الأحكام المنزلة. ولسوء الحظ، فإن بعض فقهاء العالم العربي ممن وظفوا علمهم وفقهم في خدمة أغراضهم الشخصية قد ساعدوا على إشاعة هذه القداسة حتى تجد الحكومات الأخرى ذريعة الاعتذار عن مساندة الدول العربية الضحية، بحجة أنها لا تستطيع أن تتجاهل الشرعية الدولية حتى لا تتعرض لنقمة المجتمع الدولي، وهم يقصدون به الولايات المتحدة.

ويبدو أن الولايات المتحدة تتصور للمواجهة مع سوريا أحد النموذجين العراقي أو الليبي، حتى يمكن إخضاعها في نهاية المطاف. أما النموذج العراقي، فهو الذي بدأ بتنصيب صدام حسين وتجنيده في معادلة ظن معها صدام أنه ند للولايات المتحدة، وأن العائد يتم اقتسامه بين شركاء، وغفل عن أن لعبة الذئب مع الحمل تنتهي دوما بالتهام الذئب للحمل، وهي من ثوابت العمل الدولي. فدفعت صدام لمحاربة إيران، وشجعته على أعمال القمع والإبادة ضد الأكراد والشيعة حتى تحكم مؤامرة تمزيق العراق، ثم استدرجته إلى الكويت، واستعدت عليه العالم كله، وتمكنت بذلك من إحداث أزمة عميقة في العقل العربي وبنية النظام والعلاقات العربية، وشجعت دولا عربية استجابة للشرعية الدولية والعربية وتضامنا مع

الضحية وهو الكويت، إلى الانضواء تحت الحملة الدولية لتحرير الكويت حتى تتعمق الأزمة العربية، وواشنطن تعلم طبعا أن أجندتها ليست تحرير الكويت، وإنما إضافة فصل جديد في جر العراق إلى الهاوية، فدفعت إلى العقل العربي مقارنات غريبة تضيف إلى الجراح العربية، وأهمها ثلاث، المقارنة الأولى، هى تلك التي استحدثها صدام حسين نفسه عندما رفض الانسحاب من الكويت قبل أن تنسحب إسرائيل من فلسطين فأحدث مشابهة بين الاحتلال العراقي والاحتلال الإسرائيلي، وتمنى أن يصبح الاحتلال العراقي مؤبدا، كما هو حال الاحتلال الإسرائيلي حتى تضاف الكويت إلى مأساة فلسطين، وهذه المرة بيد عربية. المقارنة الثانية التي استحدثها القوميون العرب وهي أيها أخف وطأة، أهو احتلال الكويت بقوات عربية، أم استجلاب القوات الأمريكية إلى المنطقة؟ ومرة أخرى مقارنة شر بشر وضرر بضرر على المصالح العربية.

أما المقارنة الثالثة، فكانت بين تكاليف تحرير الكويت في الخسائر العراقية والعربية على المدى البعيد، وبين استمرار احتلال الكويت حتى يظل هذا الاحتلال فداءا للعروبة على مذبح القومية. وكانت النتيجة الحتمية لهذه المقارنات هي الربط بين كل ما هو قومي وعدواني وتسلطي، والكفر بالعروبة وبرموزها في الماضي والمستقبل، وتفضيل المصالح القُطرية على كل ما هو قومي.

وهكذا وصلت الولايات المتحدة بعد أحداث ١٩٩٠-١٩٩١ في الخليج إلى نتائج "باهرة" في هزيمة العروبة، وتحطيم النظام العربي، وإخضاع العراق ونظامه لحظر دولي بالغ القسوة جعل العرب يفرضون نفس الحظر المشروع قانوناً المقرر من جانب مجلس الأمن، الذي استخدم بكثافة لتأسيس شرعية دولية كافية، لكنها وجدت الذريعة الصحيحة فيما ارتكبه صدام من حماقات. بل إن الولايات المتحدة التي دفعت صدام إلى محاربة إيران اعتبرت عدوانه على إيران، مما يستوجب محاكمته سياسيا وقضائيا، وكما أدانت سلوكه الإبادي ضد شعبه من الأكراد والشيعة، ورتبت لتقسيم العراق منذ إنشاء مناطق الحظر، وانتهى الأمر بغزو

الولايات المتحدة للعراق، وبحجج ثلاثة، أولها أن صدام لديه أسلحة دمار شامل، وأنه بصفته مستبدا ومعتديا سابقا ضد إيران والكويت لابد من تجريده منها، وأن التفتيش حسن النية مع صدام لا يجدي، بل لابد من غزو العراق للبحث عنها شبرا شبرا في أرض العراق.

والحجة الثانية، هى أن قسوة صدام أخضعت شعبه العاجز عن إزاحته، فالغزو يهدف إلى تحرير الشعب العراقي من جلاديه. أما الحجة الثالثة، فهي استبدال النظام المستبد بنظام ديمقراطي. وزعمت الولايات المتحدة أن مصلحتها في ذلك تكمن في تخليص حلفائها المجاورين للعراق من خطره، وتحقيق المثاليات الأمريكية بشأن نشر الديمقراطية وإشاعتها.

النموذج الثاني في العالم العربي الذي كانت واشنطن هي أيضا بطل مسارحه، هو قضية لوكربي، حيث اشتبه في أن مواطنين ليبيين هما الضالعان في تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي فى اسكتلندا عام ١٩٨٩، وأن مثولهما أمام القضاء الأمريكي أو الأوروبي ضروري للكشف عن أبعاد الجريمة. ولما رفضت ليبيا فرضت واشنطن عليها عقوبات أمريكية وعقوبات دولية من خلال مجلس الأمن، وكانت التهمة الموجهة إلى الدولة الليبية هى أن المواطنين المشتبه فيهما أعضاء في المخابرات الليبية، وأنهما قاما بهذا العمل تنفيذا لأوامر القيادة الليبية، والمطلوب من ليبيا هو أن تسلم المواطنين لبريطانيا أو أمريكا لمحاكمتها عن هذا العمل، وأن تكف الدولة الليبية عن مساندة الإرهاب، وأن تثبت ذلك بطرق ووسائل محددة على أن تقر بمسؤليتها عن الحادث، وأن تدفع تعويضات لأسر الضحايا. وقد أصرت ليبيا على أن لا علاقة لها بالحادث. وفى نفس الوقت قرر مجلس الأمن فرض عقوبات على ليبيا، وتبني موقف الولايات المتحدة وبريطانيا، وكان موقف الدول العربية متناقضا، فأيد الموقف الليبي وسعى إلى تسوية سياسية للأزمة على افتراض أن هذه الأزمة هي انعكاس لأزمة العلاقات الليبية الأمريكية الممتدة. وكان هذا الموقف العربي يتم التعبير عنه في إطار الجامعة العربية، أما على المستوى الفردي، فقد

نفذت الدول العربية جميعا العقوبات التي قررها المجلس ضد ليبيا، مما دفع ليبيا إلى هجر العروبة والتهديد عدة مرات بالانسحاب من الجامعة العربية، ومهاجمة حال العالم العربي، وطرح الخيار الأفريقي كبديل للعالم العربي بعد أن تجاسر الزعماء الأفارقة على كسر الحظر الدولي، بعد أن منحوا مجلس الأمن مهلة قصيرة لرفع الحظر. وقد تمت تسوية أزمة لوكربي باتفاق شاركت فيه السعودية وجنوب إفريقيا والأمم المتحدة، وتم رفع العقوبات عن ليبيا مع بقاء العقوبات الأمريكية بشكل جزئي مقابل موافقة ليبيا على دفع تعويضات باهظة بلغت أكثر من ستة مليارات دولار بواقع عشرة ملايين دولار لكل ضحية، وهو الأمر الذي دفع فرنسا هي الأخرى إلى لمطالبة بالمساواة بين الضحايا الفرنسيين في حادث الطائرة الفرنسية فوق النيجر، حيث قرر القضاء الفرنسي مسؤلية ليبيا، وبين ضحايا لوكربي.

أما على المستوى السياسي فقد قررت ليبيا تغيير موقفها من الغرب عموما، وأتاحت الفرصة لإزدهار العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها، وأعلنت – رمزا لحسن النية – أنها تتخلى عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، مما اعتبره الكثير من المراقبين موقفا مستسلما للإرادة الأمريكية.

أمام واشنطن إذن، وهي تتعامل مع الحالة السورية، هذان النموذجان: العراقي الذي انتهى إلى احتلال العراق، ومحاولة إعادة تشكيله مرة أخرى، والنموذج الليبي، الذي انتهى إلى ما رأينا. ونحن نعتقد أن القاسم المشترك – كما ذكرنا – بين هذه الدول الثلاثة هو أنها دول تعتبرها واشنطن مخالفة للسياسة الأمريكية، بل إن واشنطن تعتبر الخلل ليس في سياسة هذه الدول، وإنما في شخصية زعمائها خصوصا ليبيا والعراق. ولاشك أن معطيات الموقف العراقي من حيث السياسة العراقية ودورها في مغامرات صدام حسين في منطقة المصالح الأمريكية حتى ولو كانت هذه المغامرات استجابة للإغواء الأمريكي، تختلف تماما عن معطيات الموقف السوري.، فالرئيس السوري يتمتع بشعبية كاسحة في العالم العربي، وهو

وجه جديد في السياسات العربية، كما أنه ينفذ برنامج للانفتاح المتدرج، ولكنه في نفس الوقت يتمسك بخطاب سياسي تعتبره الولايات المتحدة معاد لها، ويبقى السؤال هل تختار الولايات لإخضاع سوريا النموذج الليبي أم النموذج العراقي؟

يبدو لنا أن سوريا نموذج مختلف بخصوصياته، ولكن ذلك يعتمد على نجاح سوريا في توفير عدد من الأوراق العربية والدولية، وكذلك الأمريكية والأوروبية للتعامل مع الخطة الأمريكية لاستهداف سوريا.

وهذا يتطلب تفصيل الطريقة التى تستطيع بها سوريا أن توفر هذه الأوراق على كل المستويات، خصوصاً وأن توريطها فى إغتيال الحريرى كان مقصوداً ضمن هذا المخطط، ويعتمد الكثير على طريقة سوريا فى التعامل مع لجنة التحقيق الدولية، وقرارات مجلس الأمن، وكذلك فى المجال الإعلامى والتحالفات السياسية، على أن تراعى أن البيئة الدولية تتجه بشكل أكثر وضوحاً نحو المصلحة وليس القانون أو الحق، ومع ذلك فإن الإصرار على الجانب القانونى الموضوعى هو أهم الأدوات السورية فى توليد الأوراق السياسية المناسبة لإدارة هذه القضية المعقدة فى هذه الظروف الاستثنائية.

obeikandl.com

(٧) ملاحظات قانونية
على قرار مجلس الأمن ١٦٤٤
بشأن قضية الحريرى

عندما قدم ديتلف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية التى تشكلت بالقرار رقم ١٥٩٥ الصادر فى ٧ أبريل ٢٠٠٥ تقريره الثانى فى اغتيال الحريرى فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، وبعد مناقشة المجلس لهذا التقرير أصدر قراره رقم ١٦٤٤. ونركز ملاحظاتنا على هذا القرار من الناحية القانونية فيما يلى:

أولاً: أعاد القرار التأكيد على القرارات السابقة ذات الصلة، وخاص منها بالطبع القرارين ١٥٩٥ المنشئ للجنة التحقيق، والقرار ١٦٣٦ الذى مدد مهمة ميليس ووضع له قواعد عمله لإعداد التقرير الثانى، ولكن المجلس أشار أيضاً إلى قرارين صدر عن مجلس الأمن فى إطار مكافحة الإرهاب، وهما القرار ١٣٧٣ عام ٢٠٠١، ١٥٦٦ عام ٢٠٠٤. ومعنى ذلك أن المجلس قد أدخل قضية الحريرى ضمن الظاهرة الإرهابية، التى تعول عليها الإدارة الأمريكية، والتى تعتبر أن أساس شرعيتها السياسية والقانونية فى الولايات المتحدة، وسلطتها على دول العالم الأخرى هى التصدى لمكافحة الإرهاب فى أى مكان، علماً بأن الولايات المتحدة حددت لنفسها أهداف الحملة، والتى شملت أفغانستان والعراق لاعتبارات أمريكية وصهيونية واضحة.

ثانياً: لما كان التقرير الثانى ومهمة ميليس قد تعرضا لنقد مرير فى العالم العربى، ولما كان ميليس قد أعلن فى نفس الوقت قبل تقديم التقرير بيومين بأنه يعتزم التخلى عن مهمته لاعتبارات لم يفصح عنها، فقد تعمد مجلس الأمن أن يشيد فى ديباجة القرار "بالعمل الممتاز التى يتسم بالاقتدار المهنى فى ظل ظروف صعبة"، كما أثنى بشكل خاص على ميليس، وعلى "قدراته القيادية وتفانيه فى خدمة العدالة". وأشاد المجلس "بالتقدم" الذى أحرز فى التحقيق، ويعرب عن قلقه البالغ لأن

اللجنة أكدت استنتاجتها السابقة، رغم عدم اكتمال التحقيق، ولذلك قرر المجلس الاستجابة لطلب رئيس وزراء لبنان بتمديد عمل اللجنة لمدة ستة أشهر أخرى.

ثالثاً: شدد المجلس فى هذا القرار وفى قرارته السابقة بشأن اللجنة على أن تشكيل اللجنة إبتداءاً واستمرار عملها هو رغبة لبنانية، وأن كل عملها يهدف إلى مساعدة لبنان والسلطات اللبنانية فى التحقيق فى هذه الجريمة، بهدف التوصل إلى تقديم مرتكبى هذه الجريمة إلى العدالة، أى أن لجنة التحقيق الدولية لا تحل محل السلطات اللبنانية وتحقيقاتها، ولذلك ناشد القرار جميع الدول لمساندة لبنان واللجنة فى التحقيق وتزويدهما بأى معلومات ذات صلة بالجريمة.

رابعاً: فيما يتعلق بسوريا، اعترف المجلس بأن السلطات السورية سمحت للجنة بمقابلة مسئولين سوريين لسؤالهم، ولكن المجلس أعرب عن قلقه البالغ بسبب تقييم اللجنة للأداء السورى، وأن اللجنة لا تزال تنتظر تقديم مواد مطلوبة أخرى من السلطات السورية، وأن الحكومة السورية لم تمد اللجنة بعد بالتعاون الكامل وغير المشروط الذى طالب به القرار السابق رقم ١٦٣٦، وشدد المجلس على واجب سوريا وإلتزامها بالتعاون كاملاً وبدون شروط مع اللجنة، وبشكل خاص الاستجابة لما يحدده رئيس اللجنة من مجالات، وأن تنفذ فوراً أى طلبات للجنة، وأن تقييم اللجنة التعاون السورى معها كل ثلاثة أشهر، أو فى أى وقت قبل ذلك تراه مناسباً إذا رأت أن التعاون السورى لا يفى بما يتطلبه القراران ١٥٩٥، ١٦٣٦.

خامساً: من الواضح أن مهمة لجنة التحقيق الدولية لاتزال – كما حددها القرار ١٥٩٥ – هى البحث عن قتلة الحريرى، ورغم أن عدداً من الاغتيالات قد وقعت قُبَيل صدور هذا القرار، ورغم مطالبة الحكومة اللبنانية بأن يتوسع اختصاص اللجنة بحيث يشمل التحقيق فى الجرائم اللاحقة على اغتيال الحريرى، إلا أن المجلس التزام فى هذا القرار بالاختصاص الأصلى للجنة التحقيق الدولية، ولكن القرار أشار فى ديباجته إلى أن المجلس قد تسلم بالفعل فى ٢٠٠٥/١٢/١٣ رسالة رئيس وزراء لبنان إلى الأمين العام، التى يطلب فيها توسيع نطاق ولاية اللجنة، أو

إنشاء لجنة تحقيق أخرى، وذلك فى التحقيق فى الهجمات الإرهابية التى وقعت فى لبنان منذ الأول من أكتوبر ٢٠٠٤ وحتى إشعار آخر، ولكن المجلس لم يستجب للطلب اللبنانى، ولكنه طلب من الأمين العام أن يقوم فى ظل التشاور مع اللجنة والحكومة اللبنانية بتقديم توصيات بتوسيع نطاق ولاية اللجنة لتشمل إجراء تحقيقات فى الهجمات الأخرى.

سادساً: طلبت الحكومة اللبنانية إنشاء محكمة ذات طابع دولى لمحاكمة المسئولين عن هذه الجريمة، لكن المجلس لم يحدد موقفه من هذا الطلب، ولكن المجلس فى الفقرة السادسة من القرار أقر بطلب الحكومة اللبنانية المشار إليه، وربما يشمل تعبير "نطاق المساعدة الدولية" التى يحتاجها لبنان البحث فى المستقبل فى البدائل القضائية لمحاكمة المتهمين باغتيال الحريرى.

ومن الواضح أن هذا القرار هو امتداد لقرارات المجلس الأخرى بشأن التحقيق الدولى فى مقتل الحريرى، وأنه أصر على استمرار اختصاص اللجنة بشأن هذه الجريمة وحدها لمدة ستة أشهر أخرى بصفة مبدئية، أى أن التمديد لمدد أخرى أمر وارد. أما فيما يتعلق بالتعاون السورى مع لحنة التحقيق، فإنه تبنى استخلاص اللجنة فى تقريرها الثانى من أنه تعاون غير كافى. ويبدو لنا من القراءة القانونية لهذا القرار أنه قد ظل هو الآخر مثل سابقه القرار ١٦٣٦ يستند فى عمله على الفصل السابع من الميثاق، ومعنى ذلك أن الدول ملتزمة بمساعدة لبنان فى مجال التحقيق فى هذه القضية، وأن المساعدة تشمل بوجه أخص تزويدها بالمعلومات دون أن يستبعد القرار أوجه المساعدة الأخرى فى التحقيق، كما تعنى الإشارة إلى الفصل السابع فى هذا القرار أيضاً أن اتخاذ إجراءات عقابية ضد سوريا لايزال وارداً.

ومن الواضح أن القرار قد أغفل الكثير مما كان يتضمنه مشروع القرار، ولذلك بدا هادئاً فى مجمله. يختلف تفسير هذه النتيجة النهائية، فقد يكون السبب هو التقرير نفسه، حيث لم يتضمن الكثير، كما شابه الكثير من الملاحظات وأوجه النقد، فضلاً عن أن السبب قد يكون راجعاً إلى موقف الصين وروسيا فى المجلس، مع ملاحظة أن موقفهما أصبح يميل بشكل أوضح إلى التوافق مع الولايات المتحدة فيما يحقق المصلحة المشتركة بغض النظر عن تطابق قرارات المجلس مع الميثاق.

(٨) المحكمة الدولية:
هل تنعم الخطر على وحدة لبنان؟

يدور جدل فى لبنان ضمن الصراع الداخلى حول المحكمة الدولية أم القضاء اللبنانى لمحاكمة المتهمين فى اغتيال الحريرى، حيث ينقسم لبنان فى الوقت الحاضر إلى فريقين منذ صدور القرار ١٥٥٩. فريق يظهر العداء لسوريا ويسمى فريق المعارضة، وفريق آخر يكن لها كل الود ويسمى فريق الموالاة. واشتد الانقسام بشكل أخص منذ اغتيال رفيق الحريرى فى عملية إرهابية بالغة القسوة، فاتهم الفريق الأول سوريا بتدبير الاغتيال أو على الأقل معرفة الجانى، وكان بوسعها – وفقاً لهذا الفريق – أن تمنع الجريمة بحكم سيطرتها الأمنية على لبنان، وطالب بسحب القوات السورية فوراً تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩. ثم اشتد الجدل فى كل مرة يتم فيها اغتيال إحدى الشخصيات السياسية أو الإعلامية التى كانت تنتقد سوريا، وكان آخرها اغتيال النائب توينى رئيس تحرير جريدة النهار المناهضة للسياسات السورية فى لبنان، حيث انطلقت اتهامات مباشرة لسوريا بشكل أوضح من السيد وليد جنبلاط، خاصة وأن الحادث وقع يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ بعد يوم واحد من تقديم ميليس تقريره الثانى حول التحقيق فى اغتيال الحريرى، وقبل يوم واحد من مناقشة مجلس الأمن لهذا التقرير، مما يؤدى إلى زيادة الضغوط على سوريا.

ومن ناحية أخرى، إذا كان معسكر الموالاة يشعر بمؤامرة على سوريا ولبنان، وخاصة حزب الله، ويتصرف على هذا الأساس رغم اعترافه بتجاوزات الوجود العسكرى السورى فى لبنان، وإصراره على الحفاظ على إطار العلاقات السورية اللبنانية، وعدم استخدام لبنان لضرب سوريا، وكذلك المحافظة على الوضع الداخلى اللبنانى حتى لا ينزلق فى حرب أهلية. وأما الفريق الثانى المسمى بالمعارضة، فيقوم على قاعدة أساسية باطنها العداء لسوريا، وظاهرها المحافظة على استقلال

لبنان ووحدته الوطنية، وداخل هذا الفريق هناك مواقف متقلبة أحياناً للحزب الاشتراكى التقدمى تتخذ شكل تصفية الحسابات بينه وبين سوريا بسبب اتهام الحزب لسوريا باغتيال كمال جنبلاط، علماً بأن وليد جنبلاط يؤكد على أنه لا يريد سوى استقلال لبنان، وكشف الحقيقة عن مقتل الحريرى، ورفض أى مؤامرة أو عقوبات على سوريا، أو النيل من كرامة الدولة أو المسئولين فيها، وهو أمر يلتقى عنده الجميع الموالاة والمعارضة على السواء.

من ناحية ثالثة، يتجه الجدل فى تصعيد أخر بين الفريقين حول مدى جدية لجنة التحقيق الدولية، ونزاهة أعمالها، وعدم استهدافها لسوريا، وتسييس هذه القضية اللبنانية. ثم تطور الجدل فى هذه النقطة خطوة أخرى، وهى أن رئيس وزراء لبنان والوزراء المؤيدون له قد أصبحوا فى جانب مقابل وزراء حزب الله وأمل فى جانب آخر حول ما إذا كان من الملائم محاكمة المتهمين باغتيال الحريرى أمام محكمة لبنانية أو محكمة دولية. فقد طالب فؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان خلال زيارته لواشنطن وفى كلمته أمام القمة الإسلامية الطارئة فى مكة المكرمة يوم ٨ ديسمبر ٢٠٠٥، كما أكد رئيس الوفد اللبنانى فى الأمم المتحدة ذلك فى كلمته فى مجلس الأمن يوم ١٣ ديسمبر ٢٠٠٥ بمناسبة تقديم ميليس لتقريره الثانى بأن هؤلاء المتهمين يجب أن يحاكموا أمام محكمة دولية أو "محكمة لها طابع دولى". ومن الواضح أن رئيس الوزراء يتحدث باسم لبنان، خاصة فى ضوء الضغوط المتصاعدة على إميل لحود رئيس الجمهورية للتخلى عن منصبه، على أساس أن ولايته الثالثة بعد تعديل الدستور هو من بقايا النفوذ السورى. غير أن وزراء كتلة الموالاة رفضوا موقف رئيس الوزراء، واتهموه بأنه يتحدث باسم لبنان بجزء من مجلس الوزراء، وإغفالاً لأكثر من نصف الشعب اللبنانى، الذى يرفض المحكمة الدولية. وإذا كان الفريقان يتفقان على أن العدالة فى قضية الحريرى يجب أن تأخذ مجراها، وأن يحاكم المتهمون، فإن الفريقين يفترقان حول مكان المحاكمة، أهى المحكمة الدولية أم المحاكم اللبنانية؟ والحق أن القضية لا تتعلق باختيار البديل

القضائى المناسب بقدر ما تتعلق بحرص فريق الموالاة على حصر القضية، وعدم تدويلها حتى لا يكون ذلك منفذاً لإنفاذ المؤامرة على سوريا، ولذلك فإن التعارض بين الفريقين حول هذه القضية هو جزء من الصراع بينهما اتخذ شكل قضائى.

أما من الناحية القانونية، ودون أن نكون طرفاً فى هذا الصراع أو متحيزاً لأحد طرفيه، فمن المفيد أن نقدم الملاحظات القانونية التالية. أولاً، لم يحدث فى تاريخ الأمم المتحدة أن شكلت لجنة للتحقيق فى اغتيال أحد مهما كانت مكانته، وحتى اغتيال الكونت برنادوت ممثل الأمين العام فى فلسطين وقد أحيط بالكثير من الغموض، وإن كانت القضية قد أدت إلى فك الاشتباك بين سلطة الأمم المتحدة فى المطالبة بالتعويض عن الأضرار فى مقتله، وبين حق دولته "السويد" فى ذلك. وهناك العديد من الشخصيات التى تم اغتيالها، وآخرها ياسر عرفات ولم تحرك الأمم المتحدة ساكناً، وكأنها اعتبرت أن اغتياله أمر مغتفر.

ثانيا، يستطيع مجلس الأمن أن يشكل محكمة جنائية خاصة تتمتع بصلاحيات المحاكم الوطنية لدى الدول تطبيقاً لسلطاته فى الفصل السابع من الميثاق، امتداداً لخط المجلس الجديد الذى كرسه بالقرارات ١٥٥٩، ١٥٩٥، ١٦٣٦، وكلها تعطى سلطات غير عادية للجنة التحقيق الدولية، وهى تشبه القرار ١٤٤١ الذى صدر بشأن التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق، ورغم تعاون العراق وتقارير المفتشين التى أكدت عدم العثور على الأسلحة المزعومة، فإن الولايات المتحدة قامت بغزو العراق، وتبين أن التفتيش كان مجرد ذريعة، وأن أسلحة الدمار الشامل كانت حيلة الذئب الذى التهم الحمل انتقاماً لجرأة أجداده على تعكير المياه على أجداد الذئب. وهذا التشابه هو الذى يثير الشكوك حول سلوك الولايات المتحدة فى قضية الحريرى، التى يجمع المراقبون على أنها قميص عثمان.

ثالثا، صحيح أن المتهم مهما كانت أدلة اتهامه يجب أن تحفظ أوراقه لعدم كفاية الأدلة، أو لعدم وضوح الجرم، أو يجب أن يعرض على المحكمة لكى تقرر ما

يجب عمله إزاء مجمل القضية، إلا أن طغيان الجوانب السياسية على القضية هو الذى يخلط بين السياسى والقانونى فيها.

رابعاً، ويبقى السؤال: مَنْ الأحق والأجدر بمحاكمة المتهمين الذين قد ينتمى بعضهم لسوريا، أهى المحاكم اللبنانية، أم المحكمة الدولية؟

الحق أن المفاضلة بين المحاكم اللبنانية والمحكمة الدولية يجب أن تتقرر فى ضوء عدد من الاعتبارات:

الاعتبار الأول، هو أن المتهم يجب أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعى، وفكرة القاضى الطبيعى من الأفكار الأساسية فى الأصول العامة لشرعية القانون، والتى تتمسك أيضاً بأن المتهم يظل بريئاً حتى تثبت إدانته فى محاكمة عادلة، وأول شروط المحاكمة العادلة هى أن يكون القاضى هو القاضى الطبيعى، وأن يكون القانون الواجب التطبيق هو القانون الأجدر والأكثر عدلاً لكل أطراف الدعوى. ومن الواضح أن المحكمة هى التى تقرر البراءة أو الإدانة، وأن الاطمئنان إلى حكمها يتطلب توافر أركان المشروعية القانونية، وأولها اختيار المحكمة المختصة اختياراً صحيحاً.

أما الاعتبار الثانى، فهو أن السوابق الدولية – كما قلنا فى البداية – معدومة، وأن السوابق فى هذا الشأن لا تفيد فى معالجة هذه القضية. فمن المعلوم أن محكمة يوغوسلافيا السابقة قد نشأت لمحاكمة المتهمين بإرتكاب جرائم الإبادة الجماعية بين كل أطراف المسرح اليوغوسلافى، نظراً لخطورة الظاهرة برمتها، وإعلاناً عن رفض المجتمع الدولى لهذا السلوك المجافى للسلوك الإنسانى القويم. وكذلك الحال فى محكمة أروشا لمحاكمة مرتكبى جرائم الإبادة الجماعية بين الهوتو والتوتسى فى رواندا فى مذابح ١٩٩٤، فهى محاكمة لظاهرة أكثر من محاكمتها لمتهم معين فى جريمة معينة. ولاشك أن دلالات المحاكمات الجنائية لهذه الظاهرة، فضلاً عن محكمة سيراليون، وتعقب مجرمى الحرب ومرتكبى الجرائم ضد الإنسانية فى إفريقيا وغيرها، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، تشير كلها إلى عزم المجتمع

الدولى على ألا يفلت مجرم من العقاب. ونأمل أن يمتد هذا العزم إلى مرتكبى هذه الجرائم فى أجزاء من المنطقة العربية.

الاعتبار الثالث، هو أن اختيار المحكمة الجنائية الدولية يتطلب انضمام سوريا ولبنان إلى نظامها الأساسي، ولكن هناك مشكلتان، أولهما أن المحكمة لا تختص إلا بنظر الجرائم التى تقع بعد انضمام الدولة إليها، كما أن المحكمة يتوقف اختصاصها بمجرد أن تشرع سلطات الدولة فى إجراء التحقيق تمهيداً لإجراء المحاكمة. وقد بدأت سوريا ولبنان بالفعل فى مثل هذه التحقيقات، علماً بأن لجنة التحقيق الدولية مهمتها الأساسية مساعدة التحقيقات فى لبنان، وليس الحلول محلها.

أما المشكلة الثانية، فهى أن مجلس الأمن الذى يوظف فى قضايا سياسية ذات شكل قانونى أو قضائى يستطيع أن يحرك الدعوى أمام المحكمة، وهو باب للجحيم لا ننصح بفتحه عن طريق الانضمام فى هذه المرحلة.

ومن الواضح أن اتجاه مجلس الأمن منذ البداية إلى إدانة سوريا متلما فعل فى قراره رقم ١٦٣٦ تمشياً مع خلاصات تقرير ميليس الأول، واتجاهه فى هذا القرار إلى فرض عقوبات عليها سوف يعزز الاتجاه إلى محاكمة دولية بقرار من المجلس، مما يزيد الضغوط وربما المواجهة بين سوريا والمجلس الذى يتسلح بسلطات الفصل السابع، ويتمتع بتوافق سياسى نادر، لا أظن أنه سيكون سهلاً إذا دخل المجلس منطقة الجزاءات ضد سوريا.

ومن الواضح أيضاً أن قرار إنشاء المحكمة الدولية من جانب مجلس الأمن يجب أن يتضمن تحديد القانون الواجب التطبيق، ومصير المتهمين براءة أو إدانة، على أن يترك للمحكمة أن تضع نظام الإجراءات الخاص بها، أسوة بما فعله المجلس فى حالتى يوغوسلافيا ورواندا، وبذلك يظل المجلس حارساً لعمل المحكمة، وراعياً لمدى التزام الدول بالتعاون مع المحكمة.

ولكننى اعتقد أنه إذا كان الهدف الحقيقى من التحقيق والمحاكمة هو الكشف عن المجرم فى قضية الاغتيال، وليس استهداف سوريا تحت عناوين مختلفة، فإن العالم

العربى يجب أن يحسم الخيار بين الفريقين، وأن تتم المحاكمة أمام المحاكم اللبنانية مع تعاون سوريا قضائياً فى ذلك بأن ترفع الحصانات عمن حامت حوله شبهات أو وجهت إليه اتهامات، وأن تسلمه للسلطات اللبنانية للمحاكمة، فالقضاء اللبنانى هو المختص من حيث أن الجريمة وقعت على أرض لبنانية، وضد مواطن لبنانى يجمع اللبنانيون على احترامه وضرورة الكشف عن قتلته. بل يستطيع مجلس النواب أن يصدر قانونا يعطى القضاء اللبنانى اختصاصاً عالمياً على عدد من الجرائم وفق ضوابط معينة، كما يحدث فى دول عديدة، وذلك كله بضمانات دولية ورقابة دولية تظهر عدالة المحاكمة، كما تضمن تنقيتها مما يشوبها من شوائب سياسية فى بيئة متوترة تشتد حدتها كل يوم.

وأخيراً، فإن قرار المجلس بإنشاء محكمة دولية يجب ألا يعنى هزيمة للطرف الذى عارض إنشاء المحكمة، ولا نصراً للطرف الذى طالب بإنشاء المحكمة، فليس من الحكمة الاحتكاك بمجلس الأمن فى هذه القضية، ولكن يجوز نقد قرار المجلس والتعقيب عليه، لتسجيل موقف سياسى. وفى نهاية المطاف، فإن القضية برمتها هى عدم رضا الولايات المتحدة عن سوريا، وأن قضية الحريرى وغيرها قد عكست هذه الحالة، فإذا تم إرضاء الولايات المتحدة وإسرائيل انتهت مظاهر التوتر والغضب.

ولا يفوتنا فى ختام هذه المقالة أن نحذر من أن العلاقات السورية اللبنانية، وكذلك الاستقرار فى لبنان وفى المنطقة يتعرض لخطر جسيم بسبب هذه التطورات، وإذا مضت كل الأطراف فى طريقها بسرعة منتظمة، فإن الخطر سوف يتحقق بنفس السرعة، رغم أن كلا من الطرفين يتحرك بمنطق مقنع، وخاصة تأكيد المعارضة اللبنانية على أنها لا تبغى سوى الحقيقة فى مقتل الحريرى، وغيره من الشخصيات التى تم اغتيالها فى لبنان على افتراض أن التركيز على هذا المطلب سوف يورط سوريا، وعلى أساس قناعة لدى هذا الفريق بذلك، ولذلك فإننى أسوق نفس التحذير قبل فوات الآوان مثلما فعل أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب كرم الله وجهه وأحسن مثواه عندما قال:

"أمرتهم أمرى بمنقلب اللوى فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد"

(٩) اسئلة شائكة

في ملف الأزمة السورية اللبنانية

رغم شيوع اصطلاح "الأزمة السورية اللبنانية" في الدبلوماسية والإعلام العربي والدولي، إلا أن هذا المصطلح يختلف اختلافاً بيناً في الاستخدامات المختلفة، ذلك أن مضمون الأزمة السورية اللبنانية هو ما يعانيه لبنان من انقسام، وما تعانيه سوريا من محاصرة دبلوماسية وضغوط دولية. ولذلك يجب أن نحدد الطبيعة السياسية والقانونية للأزمة في سوريا ولبنان وحولهما. النظرية الأولى، تذهب إلى أن الجذر الحقيقي للأزمة والموجة العاتية التي تجتاح المنطقة هو ما تعانيه المنطقة العربية من اضطراب وبلبلة بعد غزو العراق، والأزمة الطاحنة التي أصابت النظام الإقليمي العربي، فترك ذلك فراغاً سياسياً مخيفاً تتقدم إليه الدول الأجنبية في إطار مشروعها في المنطقة العربية، وهو مشروع تقوده الولايات المتحدة، ويعمل لصالح إسرائيل، كما التحقت به فرنسا كل لأغراض مختلفة. وفقا لهذه النظرية ما يحدث في سوريا ولبنان وحولهما هي مؤامرة تستهدف حزب الله والمقاومة الفلسطينية، كما تستهدف سوريا وتحالفها مع إيران ومع حزب الله. ومعنى ذلك أن المنطقة العربية مطالبة بمواجهة هذه المؤامرة وهذه الهجمة التي تسبب فيها ضعف النظام الإقليمي العربي. ويذكر في هذا الصدد أن الوجود العسكري السوري في لبنان قد بدأ خلال الحرب الأهلية، وفي فترة كان النظام العربي لايزال متماسكاً نسبياً، وإن كان الاختراق الأمريكي الإسرائيلي قد بدأ ينهش قوائمه بعد اتفاقيات فك الاشتباك بين إسرائيل من ناحية، وبين كل من مصر وسوريا من ناحية أخرى. أما النظرية الثانية، فترى أن الصراع والتكالب على لبنان هو جوهر "الأزمة السورية اللبنانية"، وقد بدأ هذا التكالب منذ مدة طويلة، ولكن تضامنت القوى المشتركة في التكالب لإخراج سوريا أولاً، ولتهيئة الساحة اللبنانية ثانياً، وقد نجحت في ذلك نجاحاً باهراً. ذلك أن الانسحاب السوري من لبنان لم يكن مجرد انسحاب عسكري أو سياسي أو

أمني، وإنما كان الانسحاب فى الواقع جزءاً من مؤامرة أوسع تستهدف سوريا حتى تنشغل عن لبنان. ولذلك كانت إسرائيل هى أول المستفدين بعد أن تمكنت من الفصل بين سوريا ولبنان، وأثارت العداء بينهما، واشعلت الساحة اللبنانية، بما يؤدى إلى التفاعل السلبى بين عناصر الساحة اللبنانية، وبين العلاقات اللبنانية السورية. أما النظرية الثالثة، فترى أن القضية ببساطة هى أن اغتيال الحريرى، وتوجيه الاتهام إلى سوريا ربط عناصر الوضع اللبنانى الداخلى ربطاً مباشراً بكل تطورات التحقيق فى هذه القضية، ولذلك فإن جوهر الأزمة وفقاً لهذه النظرية هى اغتيال الحريرى، وأن الأزمة فى العلاقات بين البلدين وفى داخل لبنان لن تحل إلا بانتهاء أعمال التحقيق. أما النظرية الرابعة، فترى أن سلبيات الوجود العسكرى السورى فى لبنان، بالإضافة إلى تمديد ولاية الرئيس إميل لحود وتعديل الدستور، وعدم تنفيذ أحكام اتفاقية الطائف، وتصدى حزب الله بشكل مستمر لإسرائيل، فضلاً عن مساندة الحزب وسوريا للمقاومة الفلسطينية قد وفرت ظروفاً موضوعية انتهزتها إسرائيل والولايات المتحدة لخلق هذه الأزمة، التى يرى البعض كما رأينا فيها آراءاً متباينة.

ولستُ ممن يرون أن هناك صراعاً على لبنان، سواء كان الصراع بين طوائف لبنانية أو كان بين هذه الطوائف وحلفائهم فى الخارج. ولكننى أرى أنه إذا كان لابد من التسليم أو القبول بجزء من نظرية الصراع على لبنان، فإننى اعتقد أن هذا الصراع هو فى الواقع محاولة من جانب بعض الدول العربية على استحياء لانقاذ سوريا ولبنان من هجمة دولية تكالب فيها المهاجمون، كما يتكالب الأكلة على قصعتها. فقد رأينا كيف أن محاولة مصر والسعودية والمقترحات السعودية لمواجهة هذه الأزمة قد ووجهت بهجوم أمريكى كاسح توجه مباشرة إلى الساحة اللبنانية، كما توجه إلى الضغط على سوريا وتحذيرها من عدم التعاون المطلق مع لجنة التحقيق الدولية. وقد اهتم نائب الرئيس الأمريكى "تشينى" خلال جولته فى المنطقة بهذه المسألة، وهو يعلم أن الحريرى وقضيته ولجنة التحقيق ليست سوى

أدوات فى المخطط الأمريكى، الذى أصبح يتجاوز الضغط على سوريا، وهذا هو ما دفع مصر والسعودية إلى التحرك استشعاراً للخطر.

فإذا اتفقنا على تحديد الطبيعة القانونية والسياسية ومضمون الأزمة السورية اللبنانية، وأن الأزمة لست بين سوريا ولبنان فقط، وإنما هى فى سوريا ولبنان، وبين سوريا ولبنان، وحول سوريا ولبنان، فهى أزمة متعددة الأبعاد. ولذلك فإن هذه المقدمة ضرورية فى طرح الأسئلة الشائكة التى تلقى إجاباتها الضوء على تحديد طبيعة هذه الأزمة.

السؤال الأول، لماذا صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ دون أن تطلبه لبنان؟ ولماذا افترض أن الوجود السورى فى لبنان، وكذلك وجود حزب الله فيه يعتبر تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بينما تجاهل الاحتلال الإسرائيلى، كما وجد لنفسه مبرراً للاعتقاد بأن الوصاية الدولية على لبنان هى ثمن تفريط لبنان فى استقلاله، وأنه إذا كانت الوصاية لسوريا، فالأفضل والأولى أن تكون الوصاية للولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن؟

السؤال الثانى، من قتل الحريرى؟ وما مستقبل التحقيق والبحث فى هذا الاتجاه، ولماذا حظى الحريرى بالذات بهذا الاهتمام الدولى الهائل دون غيره؟

السؤال الثالث، لماذا لم يتطرق التحقيق إلى إسرائيل والولايات المتحدة أو فرنسا باعتبارها الأطراف المستفيدة من هذا الاغتيال، ولماذا ركز التحقيق منذ اللحظة الأولى، بل ومنذ انعقاد مجلس الأمن يوم اغتيال الحريرى على سوريا؟ لعل الإجابة على هذا السؤال تتضح فى المستقبل ومع تطور الأحداث، ولكن تجب الإشارة إلى أنه إذا كان اتهام سوريا قائماً على افتراض سيطرتها الأمنية والسياسية، فإن هذا الافتراض إذا طبق مع إسرائيل والولايات المتحدة تكون إسرائيل مسئولة عن اغتيال بشير الجميل الرئيس المنتخب للبنان خلال احتلال إسرائيل لبيروت عام ١٩٨٢، وتكون الولايات المتحدة مسئولة عن كل الاغتيالات التى تمت فى العراق خلال الاحتلال الأمريكى للعراق.

السؤال الرابع، ما هو سر الالتباس فى الأزمة السورية اللبنانية؟ وهل يمكن فصل الملفات الثلاثة عن بعضها، بحيث ينتهى هذا الالتباس؟ الواقع أن الملفات الثلاثة المتداخلة هى العلاقات السورية اللبنانية، والوضع اللبنانى الداخلى، والعلاقات السورية الأمريكية. ومن المهم أن يتم الفصل بين هذه الملفات، وأن يدخل التحقيق الدولى تحت ملف رابع لا علاقة له بالملفات الأخرى، أما أن يحشر هذا الملف فى الملفات الثلاثة، فإنه يؤدى إلى تعقيد هذه الملفات جميعاً، بحيث أصبح ينظر إلى تمسك سوريا بسيادتها فى مسألة التحقيق على أنه استفزاز لبعض العناصر فى لبنان، وللولايات المتحدة، ومن ورائها "المجتمع الدولى"، كما أن الموقف السورى يفسر فى لبنان عند هذه العناصر على أنه تلكؤ ومماطلة فى البحث عن الحقيقة، وهو ما يستفز سوريا من جانب آخر.

ومن المهم أن يقع التدخل العربى الحازم لفصل هذه الملفات الأربعة، وحتى يمكن إنقاذ العلاقات السورية اللبنانية من ناحية، وإنقاذ لبنان من ناحية أخرى.

obeikandl.com